العولمة:
المفهوم، المظاهر والمسببات

أحمد عبدالرحمن أحمد*

«العولمة» مصطلح ازداد استعماله شيوعاً في السنوات الأخيرة لكن مفهومها مازال يكتنفه الغموض في ذهن البعض بينما ينظر إليه آخرون بريبة على أنه مجرد واجهة أخرى «للهيمنة الأميركية». غير أن «العولمة» ستظل تطفو أكثر وأكثر في نقاش المسائل العامة وتتسلل أكثر إلى الدراسات الأكاديمية ما يستدعي الاهتمام أكثر بالموضوع، مع ان العولمة ليست بالشيء الذي نحتاج إلى من يلفت نظرنا إلى وجوده. انها «شيء» أصبحنا نعيشه في حياتنا اليومية في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ بدا وكأنما العالم هجم علينا بأخباره منذ أن صرنا نتابع، من خلال وسائل الاعلام المتطورة باستمرار، والفضائيات والانترنت اليوم، الأحداث لحظة وقوعها، مهما بعُد مكان حصولها، وأصبح تداول البضائع على اختلافها مشتركاً في كل أنحاء العالم الذي كاد يصبح «قرية كونية»، كما صنف بذلك ماكلوهان (Mclu-han 1968) قبل ثلاثة عقود.

والأمر يستدعي النظر فيه ومحاولة التعرف على ما حدث، وكيف تم. نحتاج أن نفهم هذه العولمة وماذا تعني، كما نحتاج إلى أن نحدد حجم ونوع التغيير في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، وما القوى الدافعة وراء ذلك وكيف تعمل... لنفهم معنى كل ذلك في منطقتنا العربية.

هذه الدراسة تهدف ـ على وجه التحديد ـ للاجابة عن الأسئلة التالية: (1) ماذا يعني مفهوم «العولمة» من حيث هو؟ (2) ما مظاهر «العولمة» الأساسية؟ (3) ما الأسباب وراء هذه «العولمة»؟ (4) ما آفاق المستقبل وهل ستشتد «العولمة» أم تضعف؟ (5) ما مدلولات «العولمة» في عالمنا العربي؟

دراستنا هذه دراسة تعريفية مكتبية استعراضية تسعى إلى توضيح أهمية الموضوع عموماً ولبلادنا بخاصة ولإثارة الاهتمام به وسط الأكاديميين وصنّاع القرار وإلى تنوير

* أستاذ مشارك (Associate prof.) بقسم ادارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية.

المهتمين به وإثراء النقاش حوله. ونضيف أن أهتمامنا الأساسي هو الاقتصاد والادارة وإن كنا نشير إلى الجانب السياسي والاجتماعي بدون تعمق فيهما.

«العولمة» مشتقة من «عالم» التي يعرفها «مختار الصحاح» «بالخلق» وتجمع عوالم «والعالمون» أصناف الخلق، و«العالمين» تشمل الكون أي «عالمنا» والعوالم الأخرى. ومصطلح «العولمة» العربي هو ترجمة لكلمة globalization الإنجليزية المشتقة من كلمة globe التي يُعرّفها قاموس المورد (انجليزي عربي 1995) على أنها كرة أو «الكرة الأرضية».

في علم السياسة يرى (McGrew 1992) أن العالم مازال منظماً في دول ذات سيادة وان الدولة ـ أو الدولة القومية (nation-state) مازالت تمثل الوحدة السياسية والإدارة الجغرافية في أي مجتمع ومع ذلك يرى، أيضاً، أن هناك تمدداً وتعميقاً وتوسعاً في العملية السياسية يعطي للقرارات المتخذة في منطقة ما أثره في مناطق أخرى. على ذلك يرى الكاتب أن «العولمة» تصف عملية يصبح بموجبها للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد ومجتمعات في أمكنة أخرى بعيدة. يرى الكاتب أن هناك منظومة سياسية عالمية وعملية سياسية تختص بشبكة من التفاعلات والعلاقات المتداخلة، لا بين الدول فحسب بل مع ممثلين آخرين. ويأخذ الكاتب (في المقال نفسه) بالتصنيف الذي يضع ثلاثة مستويات لهذه التفاعلات والعلاقات: محلية وقطرية وعالمية. وعلى المستوى الأخير، هنالك شكلان لهذه التفاعلات والعلاقات: ما بين الدول (العلاقات الدولية) وعبر الدول. والنوع الأول معروف حيث يمكن لأفعال دولة أن تؤثر على مصالح دولة أخرى. أما العلاقات عبر الوطنية فتصف تلك الشبكات والمنظمات التي تتخطى المجتمعات القطرية وتخلق صلات بين الأفراد، والجماعات، المنظمات و/أو المجتمعات داخل الأقطار المختلفة. والظاهرة التي تميز العلاقات عبر الوطنية هي تخطيها للحكومات القطرية في عملها. فهي خارج تحكم الدول ويمكن لها أن تؤثر في سياسات دول معينة، مثل: حركة «الخضر»، الشركات العالمية، الاتحادات البرلمانية الدولية، الاتحادات المهنية الرياضية، الصليب الأحمر... إلخ.

«العولمة»، إذن، أكثر من مجرد علاقة بين دولة وأخريات، وهي أكثر من مجرد «دولية» كما أشرنا أعلاه، فضلاً عن كونها خارج تحكم الدول. كذلك «العولمة» ليست حالة ثابتة وانما هي «عملية» تحول. والكاتب يرى (McGrew 1992) أن هنالك أكثر من عملية عولمة بل عمليات عدة: واحدة تختص بتنافس الدول الكبرى وثانية تختص بالإبداع والانتشار التقني، مع آثاره وجوانبه العسكرية والمدنية، وثالثة تختص بالإنتاج والتجارة ورابعة تتعلق بالتحديث والمجتمعات.

تختص العولمة في مجال التحديث بالثقافة. وهي تهم علماء الإجتماع إذ يتحدثون عن «الثقافة العالمية» (global culture) ومفهومها، وفي ذلك يقول فيذرستون (Featherstone 1990): إنه من الصعب الحديث عن ثقافة عالمية، لكنه يشير إلى أن هنالك «عمليات» تحوّل نحو التكامل والتشابه، من جهة، ونحو التشرذم والتفكك الثقافي، من جهة أخرى. من جانب آخر، يقول أبادوري (Appaduri 1990): إن أصحاب نظرية تشابه الثقافات يتحدثون عن «الأمركة» و«السلعنة» (أي سيطرة الحياة الاستهلاكية)، لكن المشكلة الأساسية في التفاعل بين الثقافات

عند الكثيرين هي الشد والجذب بين عمليتي «التجانس» الثقافي و«التنازع» الثقافي. فالعديد من هؤلاء لا يخافون من «الأمركة» فهي بعيدة عنهم، بل يخافون من توغل وسيطرة ثقافات أقرب، كخوف السريلانكيين من «الهوندة» وخوف الكوريين من أثر الثقافة اليابانية.

غير أن السياسة والاجتماع ليسا مجال اهتمامنا في هذه الدراسة بل الاقتصاد والادارة. هنا يرى تومبسون (Thompson 1992) أن العلاقات الاقتصادية مرت بثلاث مراحل: (1) اقتصادات دولية (international)، وفيها تبادل تجاري قليل وثنائي في معظمه، بينما ظل التوجه داخلياً. (2) اقتصاد حول العالم (world-wide)، وفيه توجه نحو التعددية في التجارة والاستثمار اللذين يصبحان ثابتين. ونجد هنا عمليات خارجية لكنها ذات قاعدة محلية في وطن أم. (3) اقتصادات عالمية فيها توسع أكبر في التعددية التجارية والاستثمارية، لكن تقل فيها أهمية الاقتصاد الوطني والقاعدة الوطنية. وهذه المراحل ليست متعارضة ولا تخلو من تداخل في نظره.

يقسم ديكن (Dicken 1992) أيضاً العالم إلى فترات مماثلة: (1) ما قبل 1450 حين كان حجم التجارة بين الدول صغيراً والمسافات التي تغطيها التجارة قصيرة والسلع المتبادلة سلعاً كمالية أو نادرة، (2) 1450–1600، وفيها توسعت التجارة بدرجة كبيرة مع توسع الدول البحرية الأوروبية، (3) 1600 إلى 1945، وفيها زاد التصنيع وظهرت بريطانيا كقوة تجارية وكذلك الشركات التجارية الكبرى، (4) 1945 وما بعد، وفيها أخذ النظام الاقتصادي الجديد والمؤسسات الدولية، كما أخذت التجارة تنمو بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.

يقول ديكن (Dicken 1992) إن النشاط الاقتصادي «يتعولم» وبذلك يعني أنه «يتكامل وظيفياً عبر الحدود الوطنية، بطرق غيرت حظوظ الدول والمناطق الاقتصادية». يرى ديكن أيضاً أن التغيير ليس دولياً فقط، لأن «الدولي يعني مجرد انتشار جغرافي متزايد، بينما «العولمة» معقدة أكثر، وتعني تكاملاً وظيفياً بين نشاطات منتشرة جغرافياً. يركز ديكن على العولمة «كعملية» لا كحالة ثابتة. كما يعترف بأنها لم تمس كل الدول أو المناطق بالقوة نفسها، وأن وقعها غير متساو بين المناطق، إنما تبقى هنالك مناطق قليلة في العالم لم تتأثر بها. ويرى ديكن أنه وفضلاً عن الدول وتغيرات البيئة، للشركات عبر الوطنية دور محوري في عملية العولمة هذه. وبينما كان الانتاج والصناعة والشركات أموراً قطرية في السابق، أصبحت اليوم ذات توجهات عالمية. اليوم ينظم الانتاج حول الدول لا داخل دولة. فهناك تقسيم جديد للتخصص الدولي لم تعد معه لعبارة «صنع في..» معنى. كذلك يرى أن زمن المركز والأطراف قد انتهى. فاليوم تقطّع العمليات الحدود وحتى طرق الانتاج تغيرت.

وعلى ذكر الشركات عبر الوطنية، دعنا نتعرف على النظرة إلى «العولمة» في مجال الأعمال. قبل أكثر من ربع قرن كتب بيرلميوتر (Perlmutter 1969) مقالته الشهيرة التي قسم فيها فلسفة الشركات في إدارة عملياتها الانتاجية والتسويقية في الخارج إلى أربع، من المحلية «العرقية» إلى متعددة الجنسية والأخيرة يفترض أنها تمثل مرحلة متقدمة تشعر فيها الشركة أن لها جنسيات متعددة بدلاً من جنسية واحدة. بعد حوالي عقد ونصف عقد من ذلك الوقت، كتب ليفيت (Levitt 1983) مقالة شهيرة تحدث فيها عن الشركات العالمية (global) على أنها

الوحيدة التي ستسود في المستقبل. وبينما تظل الشركات متعددة الجنسية تركز على الفوارق بين المستهلكين، من بلد لآخر، تنظر الشركات العالمية إلى العالم بأكمله وكأنه وحدة واحدة وتنتج وتبيع السلعة ذاتها في كل مكان. لم يلق ذلك الرأي استحساناً لدى العديد من الذين رأوا فيه غلواً. وأحسن من مثّل ذلك الموقف هما دوغلاس ووند (Douglas and Wind 1987) اللذان رأيا في العولمة خرافة خصوصاً بالطريقة التي دعا اليها ليفيت (Levitt).

لكن فكرة الشركة العالمية لم تختف. وحديثاً نجد بارتلت (Bartlett 1991) وآخرين يتحدثون عما يسمونه الشركة العالمية وكيف أن الأحداث تخطت مرحلة الشركة متعددة الجنسية، التي يوجد فيها مدير في «المركز» ينسق نشاط عدد من الشركات المستقلة عن بعضها والموجودة في «الأطراف»، بينما الشركة العالمية تنظر إلى نشاطاتها كمجموعة من المراكز المتداخلة والمنتشرة جغرافياً والتي تربطها استراتيجيات ومقاييس ومعلومات مشتركة يقول نيلسون (Nelson 1994) ان للعالمية (globalism) معاني عدة فالبعض يعدها مساراً والبعض الآخر يراها حركة أو توجهاً، بينما يؤكد آخرون على النظرة العالمية إلى الأسواق بدلاً من النظرة القطرية والمحلية. وأخيراً، هنالك من يرون العالمية أساساً في التنميط والتشابه في أساليب الانتاج وفي السلع والخدمات. أما تعريف نيلسون (Nelson 1994) للشركة العالمية فهي التي لها وجهة نظر دولية (international)، موظفوها من كل الجنسيات والأعراق والأديان، وهي تنتج وتسوق في أي مكان تقتضيه الحاسة التجارية. والعولمة في نظره هي دفع أو توجه لا حجم معين من الأعمال في الخارج. أما كاتب «عالم بلا حدود» أومي (Ohmae 1990) فيرى ان الشركة الدولية هي التي يسعى مديروها إلى النظر والتفكير من خلال مسافة متساوية من كل سوق من أسواقهم، وأن التركيز على تلك النظرة هو ثمن دخول اقتصاد اليوم عديم الحدود. وحتى الكاتبة دوغلاس (Douglas and Craig 1995)، التي تصدت في السابق مع وند (Douglas and Wind 1987) لدعوة تعميم العولمة كأسلوب للإنتاج، عادت واحتضنت العولمة أسلوباً للتسويق، لكنها لم تعرفها (Douglas and Craig 1995).

العولمة في مجال ادارة الأعمال هي، إذن، توجه ورؤيا يفترض أن تنعكسا في الممارسة. وهي أيضاً «عملية»، فيها تبدأ الشركة في التحلل، أكثر وأكثر، من الارتباط بقطر أو أقطار معينة، لها بها صلة تاريخية أو «موطنية»، وتبدأ بتقييم أي بلد كموقع إنتاج أو تجميع ومصدر (sourcing) محتمل أو سوق مرشح للاستغلال، تحكمها في ذلك الاعتبارات الربحية والاستراتيجية. هذا لا يعني أن الشركات لا تعطي وزناً للمعطيات السياسية والاجتماعية في البلاد التي تعمل فيها، لكنها تعاملها كذلك: معطيات يتهيأ لها أو يلتف حولها.

مظاهر العولمة

تتعدد مظاهر العولمة ويمكن أن تشمل عدد المنظمات الدولية المتزايد إلى عدد من يسافرون جواً، أو عدد الكتب المترجمة. لكن أهمها هو النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليه الناس في حياتهم. وهنا نجد التجارة والاستثمار أهم مظاهر العولمة.

التجارة الخارجية:

في حساب غرينوي (Greenway 1991)، التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت أربعين ضعفاً ما بين عامي 1950 و1987، ونمو التجارة فاق نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك وجد ديكن (Dicken 1992) أن التجارة كانت تنمو بمعدلات متزايدة بعد الحرب العالمية وحتى نهاية الستينات، وانها كانت تنمو بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي، ويقدم ذلك دليلاً واضحاً على تدويل التجارة المتزايد والاعتماد المتداخل. يلاحظ ديكن بطء نمو التجارة في أوائل السبعينات، لكنه لا يعزوه إلى الصدمة البترولية، كما يفعل غيره بل يرى أنها كانت «القشة التي قصمت ظهر البعير»، وأن هناك تغيرات هيكلية أخرى كانت السبب الرئيسي في ذلك، مثل ارتفاع تكلفة العمالة واهتزاز وتصدع النظام النقدي العالمي. لكن التجارة عادت إلى الارتفاع مرة أخرى في الثمانينات.

وقد حاولنا أن نتتبع تطور التجارة حتى التسعينات برصد صادرات وواردات العالم السلعية حتى أقرب سنة متاحة، وكذلك تطور الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وذلك ما نجده في الجدول (1). يوضح الجدول بجلاء الارتفاع الهائل في حجم التجارة الدولية التي تضاعفت 11,5 مرة خلال ربع القرن الأخير وهو معدل زيادة عال، على أقل تقدير. يلاحظ

جدول رقم (1)
إجمالي تجارة العالم مقارناً
بالناتج المحلي العالمي الاجمالي (بلايين الدولارات الأميركية)

	1970	1980	1985	1990	1993
صادرات العالم (سلع)	313,9	1997,8	1935,2	3437,4	3632,1
واردات العالم (سلع)	332,1	2054,9	1929,4	3566,7	3716,7
إجمالي تجارة العالم (سلع)	646,0	4052,7	3864,6	7004,1	734,8
الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الجارية)	2808,0	10,830,2	12334,6	21020,5	23578,0
إجمالي التجارة كنسبة من إجمالي الناتج العالمي	%23	%37,4	%31,3	%33,3	%31,1
إجمالي صادرات العالم (خدمات)	112,7	458,6	4012,4	818,4	959,9

* المصـــادر:

(1) الصادرات والواردات السلعية من: The United Nations: The Statistical Year Book New York, 1986 issue for 1970-1980 and the 1995 issue for1985-1993.

(2) الناتج المحلي الإجمالي مأخوذ من: The World Bank. World tables. 1995, Washington D.C ما عدا عام 1970 فرقمه مأخوذ من The World Bank. World Development Report. 1994

(3) صادرات الخدمات مأخوذة من: The IMF. Balance of Payments Statistics Year Book. Vol 2., Various annual issues علماً بأننا هنا أخذنا أرقام السنوات 1971، 1991 بدلاً من 1970، 1990. وحسبت النسب المئوية بواسطة الكاتب.

أنه كان هنالك انخفاض في عام 1985 مقارنة بعام 1980، وهو انخفاض مفهوم حينما نتذكر الكساد الذي عم العالم في بداية الثمانينات. بيد أن التجارة عادت إلى الارتفاع بعد ذلك. أما بطء معدل الزيادة النسبي في أوائل التسعينات فمرجعه إلى الكساد في الاقتصادات المتقدمة، وبخاصة اقتصادات دول أوروبا واليابان.

أما إذا أخذنا نسبة التجارة إلى الإنتاج، أو «درجة الانفتاح الاقتصادي» التي يستخدمها صندوق النقد الدولي (1992) والتي تحسب بأخذ الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، كما فعلنا في الجدول (1)، فإننا نجد أن تلك النسبة ارتفعت من فوق الخمس بقليل إلى حوالي الثلث في أوائل التسعينات، أي أن ثلث الانتاج العالمي يتم تداوله بين الدول اليوم، وذلك مؤشر آخر على حركة العولمة، مع العلم أن الناتج المحلي الاجمالي كان محسوباً بالأسعار الجارية. أما إذا حسبناه بالأسعار الثابتة (18,5 تريليون دولار في عام 1993) فسنجد أن نسبة التجارة من الإنتاج العالمي تصل 40%. عموماً، نلاحظ أنه وفي الفترة تحت الدراسة تضاعفت التجارة 11,5 مرة بينما تضاعف الإنتاج العالمي (الدخل) 8,4 مرات ما يعني أن نسبة متزايدة من إنتاج العالم يتم تداوله بين الدول.

تلك كانت تجارة السلع المنظورة ولم تشمل تجارة الخدمات التي ارتفع حجمها أضعافاً عدة، كما في الجدول (1). وقد نمت الخدمات بمعدل يقل عن معدل نمو تجارة السلع المنظورة، لكنه يفوق معدل نمو الناتج المحلي بقليل.

تمثل تجارة الخدمات حوالي خمس التجارة الكلية. وعند حساب التجارة الكلية (بما فيها تجارة الخدمات) كنسبة من الانتاج المحلي الاجمالي العالمي، سنجد أن حصة التجارة في الناتج الاجمالي العالمي ارتفعت من الربع إلى 40% تقريباً في أقل من ربع قرن، وتوضح تلك المعدلات بجلاء كيف ان الانتاج العالمي يتعولم بدرجة محسوسة.

انتقال رأس المال

الاستثمارات المباشرة: هي مؤشر لعمليات انتاجية تقوم بها شركات خارج بلادها ونقول انها مجرد مؤشر لأنها أولاً، ومع كونها رأسمالاً، فهي ليست كل رأس المال المستثمر في العمليات الانتاجية التي تنشأ عن تلك الاستثمارات، لأنها قد تكون شراكة مع منتج محلي أو مدعومة بقروض محلية، لكنها غالباً ما تكون بمبادرة وادارة أجنبية. ثانياً، ومع أن حجم الاستثمار المباشر يقل كثيراً عن التجارة الخارجية، لكن علينا أن نتذكر أن القيمة المضافة، أو النشاط الاقتصادي المباشر الذي يتسبب فيه الاستثمار، أكبر بكثير من قيمة الاستثمار الأصلية، مثلما نجد رأس مال الشركة عادة يمثل نسبة قليلة من مبيعاتها.

جـدول رقــم (2)
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة
داخل الدول (بلايين الدولارات الأميركية)

	1971	1980	1985	1990	1993
إجمالي العالم	10,6	32,3	47,8	206,3	173,3
نصيب الدول الصناعية	6,1	25,3	35,1	174,6	103,2
نسبة الدول الصناعية من إجمالي العالم	%57,5	%78,3	%73,4	84,6	%59,9
حصة الدول النامية	2,6	غ.م	12,7	31,7	70,1
نسبة حصة الدول النامية	%24,5	—	%26,6	%15,3	%40,4
حصة دول آسيا	ع.م	2,5	4,8	18,4	44,9
		%7,7	%10,0	%8,9	%25,9
حصة الشرق الأوسط	غ.م	0,1	1,2	3,0	1,0
		%0,3	%2,5	%1,5	%0,5

* المصـــدر:
IMF: The Balance of Payments Statistics Yearbook, Various annual issues of Volume 2. Washington, D.C.
حُسبت النسب بواسطة الكاتب

عند النظر إلى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أنظر جدول «2») نجد أنه قفز بمعدلات فلكية، مما يفوق العشرة بلايين دولار بقليل في عام 1971 إلى 173,3 بليون دولار عام 1993، أي أنه تضاعف أكثر من 16 مرة خلال أقل من ربع قرن، وهذا مؤشر قوي على حركة العولمة الحادثة.

يقودنا هذا إلى تذكر ما قاله أحد أكبر خبراء القرن في مجال الإدارة والاقتصاد (Drucker 1986) من أن ثالث أهم تغيير في الاقتصاد الدولي المتغير هو بروز حركة رأس المال بين الدول كالعجلة المحركة للاقتصاد الدولي في مكان التجارة الخارجية. وهو محق إلى حد ما. ذلك إن نسبة الاستثمار المباشر إلى الصادرات مثلا ارتفعت من 1,6% عام 1980 إلى 4,8% عام 1993. وكما أسلفنا يجب أن ينظر إلى نسبة الاستثمار إلى الصادرات كما ننظر إلى رأس المال مقارناً بالمبيعات، حيث حجم المبيعات يكون عادة أكثر من عشرة أضعاف رأس المال المستثمر الذي نتجت عنه تلك المبيعات.

كذلك يتضمن الاستثمار المباشر من الشركة المستثمرة التزاماً أعمق من الذي تتطلبه التجارة وحدها، إذ أن الاستثمار لا يؤتي أكله إلاّ بعد سنوات، ويتطلب عادة قيام منشآت ومبان ونقل موارد بشرية وغير بشرية وفيه نقل للتقنية والإدارة مما يعمق من حركة «العولمة».

الإستثمارات غير المباشرة: ما كان يعنيه دراكر (Drucker 1986) وهو يتحدث عن بروز التدفقات الرأسمالية، كالقوة المحركة للإقتصاد الدولي، هو الاستثمارات غير المباشرة والمعاملات المالية عموماً. وقد قدر في مقالته تلك أن حجم سوق الدولار الأوروبي في لندن وصل إلى 300 بليون دولار في اليوم أو 75 ترليون دولار في السنة، ما يجعله يساوي حجم التجارة العالمية 25 مرة، في تقديره. كذلك قدر دراكر سوق العملات في أسواق المال الرئيسية حينها بـ 150 بليون دولار في اليوم أي 35 ترليون دولار في السنة. ويعادل ذلك حجم التجارة العالمية 12 مرة. تلك كانت تقديرات منتصف الثمانينات. أما اذا اقتربنا أكثر من الحاضر، فسنجد أرقاماً فلكية. فطبقاً لمجلة يوروموني كان حجم التداول اليومي في أسواق الصرف الرئيسية (ثماني أسواق) يعادل 618 بليون دولار في المتوسط عام 1989 ارتفع إلى 893 بليون دولار في اليوم عام 1992 (Euromoney 1993). ويقدر حجم التداول الكلي ـ بإضافة الأسواق الأخرى ـ بما يصل إلى ترليون دولار يومياً في منتصف عام 1992، وصلت إلى 1,3 ترليون دولار يومياً عام 1995 (Euromoney 1996). الجزء الأكبر من هذه العمليات هو عمليات وخيارات شراء مستقبلية، بها تتحوط الشركات والمستثمرين ضد تقلبات العملات. حجم هذه العمليات، إذن، تضاعف أكثر من مرة في أقل من عقد واحد.

سوق المال العالمي ليس سوق عملات فحسب. فهناك أسواق السندات والقروض وأسواق الأسهم التي تزداد انفتاحاً على بعضها. إصدارات السندات الأوروبية (يوروبوندز) مثلاً كانت 1294 اصداراً عام 1987 ارتفعت إلى 1405 اصدارات عام 1991، وذلك بالعملات الرئيسية طبقاً لـ (Euromoney 1992)، بينما كان حجم القروض 450 بليون دولار في عام 1991 في أسواق العالم. وفي مجال السندات المصدرة عالمياً، ارتفعت قيمة إصدارات سندات الدول النامية في السوق العالمي من 3,5 بلايين دولار عام 1989 إلى 50 بليوناً عام 1994 (14,3 مرة)، بينما ارتفع تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية من 3,5 بلايين دولار إلى 39,5 بليون دولار في الفترة نفسها (The World Bank 1994).

الجانب المالي في حقيقة الأمر، شهد وشارك في حركة العولمة بدرجة تفوق بكثير جانب الاقتصاد الحقيقي وبخاصة في العقود الأخيرة. والجانب المالي هو، فعلاً، القوة المحركة كما وصفه دراكر (Drucker 1986).

الدول النامية وعولمة الانتاج والاستثمار

حافظت الدول النامية عموماً على حصتها من التجارة الخارجية والاستثمارات المباشرة، بل زادت من حصتها كما نرى من جدول (2) وجدول (3). الدول الصناعية عموماً حافظت على حصتها في التجارة بعد أن انخفضت في النصف الأول من الثمانينات بسبب الكساد حينها. لكنها عادت لتصبح تمثل 70% في التسعينات، كما كانت في السبعينات. معنى ذلك أن زيادة حصة الدول النامية تعكس زيادة فعلية في حصة المجموعة الأساسية. غير أن جزءاً من تلك الزيادة يمثل إعادة تصنيف عدد من دول التخطيط المركزي (الإشتراكية سابقاً) وادخالها في قائمة الدول النامية.

جـدول رقـم (3)
توزيع صادرات العالم السلعية بين مناطق العالم المختلفة
(بلايين الدولارات الأميركية)

	1970	1980	1985	1990	1993
صادرات العالم السلعية	313,9	1997,8	1935,2	3437,2	3632,3
صادرات الدول الصناعية	224,8	1282,3	1285,6	2467,9	2538,8
نسبة صادرات الدول الصناعية من صادرات العالم	%71,6	%63,2	%66,4	%71,8	%70,0
صادرات الدول النامية	55,4	558,6	482,0	797,1	998,2
نسبة صادرات الدول النامية	%18	%28	%25	%23	%27
صادرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	غ.م	153,8	63,6	94,5	غ.م
نسبة صادرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		%7,7	%3,3	%2,7	

* المصـــدر:

The United Nations: Statistical Yearbook. New York. The 1986 issue for 1970-80 and the 1995 issue for the Year 1985-1993.

The World Bank.: The World Tables. 1995 Washington, D.C. أما صادرات الشرق الأوسط فمأخوذة من: والنسب حسبت بواسطة الكاتب.

في مجال الاستثمارات المباشرة الداخلة، حصة الدول الصناعية هي الأكبر لكنها كانت تتأرجح ما بين 60% و85% من الاستثمارات الكلية. غير أن حصة الدول النامية في ازدياد، حتى أصبحت تمثل 40% من الإجمالي. هنا أيضاً يمكننا القول أن هذه الزيادة تمثل جزئياً زيادة في حصة الدول النامية الأساسية، بينما جزء منها يمثل زيادة في حصة دول التخطيط المركزي سابقاً.

الزيادة في حصة الدول النامية لم تتوزع بالتساوي على تلك الدول. في التجارة كان مصدر معظم الزيادة ـ بخاصة في السلع الصناعية ـ هو الدول حديثة التصنيع والدول الآسيوية خصوصاً جنوب وشرق آسيا. كذلك يمكن قول الشيء نفسه عن الاستثمار الذي اتجه جزء كبير منه إلى دول آسيا في السنوات الأخيرة (The World Bank 1994) وكذلك إلى دول أوروبا الوسطى وآسيا. أما حصة الشرق الأوسط ودول الأوبك في التجارة الخارجية والاستثمارات الداخلة، فكانت متناقصة.. وسنتعرض لهذا الأمر لاحقاً.

الدوافـع والمسببات

أشرنا في ما سبق إلى أن العولمة عملية متفاعلة، كما هي رؤيا ونظرة تنعكسان على قرارات تؤثر في حياة وحظوظ دول وأفراد وجماعات من وجهة النظر الاقتصادية. ومن الصعب تحديد مظهر معين للعولمة، فهي تتخذ مظاهر عدة. كذلك من الصعب ارجاعها إلى عامل واحد أو اثنين، فهناك غير عامل له دور فيها. ليس ذلك فحسب، بل أن الأسباب والنتائج تختلط، بمعنى أن النتيجة تصير سبباً لمزيد من العولمة والسبب يصير مظهراً آخر من مظاهر العولمة. وخلاصة الأمر أن الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوي من أثر بعضها. ونحن نعيش في عصر يشهد تحولات لم يسبق لها مثيل في مجال الاقتصاد والتقنية والبيئة. ومع ذلك سنحاول هنا أن نرصد أهم العوامل في العقود الأخيرة وكيف قادت إلى هذه العولمة، وهي عوامل ـ كما قلنا ـ متفاعلة مع بعضها إلى درجة تجعل من الصعب تحديد الأهمية النسبية لها وعزل المنفصل منها، ولكننا سنجملها في عوامل عدة، ونرتبها كالآتي:

(1) تحرير التجارة. (2) حركة التكامل الاقتصادي بين الدول. (3) الشركات عبر الوطنية. (4) تحرير الاقتصادات. (5) التطورات التقنوية. (6) التخصيص. (7) التحولات الإيديولوجية.

يعكس هذا الترتيب التسلسل الزمني والأهمية النسبية للعوامل إلى حد ما، مع صعوبة ذلك. وهي عوامل متداخلة لا يقف الواحد منها بمعزل عن الأخريات. وسنتعرض إلى ذلك التداخل بعد أن نستعرض هذه الأسباب والعوامل. كذلك يلاحظ أن هذه الدوافع والأسباب تعكس تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما تتسبب في المزيد منها. وبدلاً من التحدث عن تحولات عامة رأينا أن نحدد أسباباً بعينها.

1 ـ تحرير التجارة الخارجية بين الدول: أحد الدروس التي استفادها العالم من الحرب العالمية الأخيرة هو أن الحرب الاقتصادية وسياسات «إفقار الجار» (Beggar thy neighbour) بقفل الأسواق أمام الدول الأخرى، تؤدي إلى إفقار الجميع في النهاية. وتلك السياسات من مسببات الحرب العالمية نفسها. لذا كان من أهم الواجبات أمام الحلفاء بعد الحرب إعادة بناء النظام التجاري والنقدي العالمي. أنشأ الحلفاء الغربيون البنك الدولي لإعادة تعمير ما خربته الحرب وصندوق النقد الدولي لإستقرار النظام النقدي العالمي وتمويل عجز التجارة بين الدول. أنهم فشلوا في خلق منظمة للتجارة الدولية لكنهم أنشأوا جهازاً لتحرير التجارة. ومن سخرية الأقدار أن العالم تمكن بعد خمسين سنة من خلق منظمة للتجارة الدولية في حين أن المنظمات التي لم يعترض أحد على إنشائها في السابق كصندوق النقد الدولي، نجد من يتساءل اليوم عن جدوى استمرارها. قامت عام 1947 اتفاقية الجات (General Agreement for Tarrifs and Trade)، أي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، بهدف تحرير التجارة بين الدول، ووقعتها في البداية اثنتان وعشرون دولة التزمت بمبادئ رئيسية هي: مبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً والمعاملة الوطنية وتعني الفقرة الأولى أن تمنح الدولة المتاجرة للدول الأخرى المتعاقدة أي ميزة تفضيلية في التجارة

تمنحها لأي دولة مشاركة في الاتفاقية وبذا إذا فتحت الدولة أسواقها لسلعة أو سلع معينة من بلد متعاقد تصبح وكأنما فتحتها لجميع الدول المتعاقدة في الجات. المعاملة الوطنية تعني أن تعامل السلع المستوردة من الدول المتعاقدة مثلما تعامل السلع المصنعة محلياً. تضع الاتفاقية استثناءات من هذه الالتزامات في حالة المعاملة بين الدول المشتركة في نظام تكامل اقتصادي مستقل وكذلك هنالك استثناءات في صالح الدول النامية.

اتفاقية الجات لم تكن الوسيلة الوحيدة لتحرير التجارة بين الدول. فهناك الاتفاقيات الثنائية بين الدول أو حتى الاتفاقيات متعددة الأطراف خارج إطار الجات والمنظمة. ويمكننا هنا أن نذكر على سبيل المثال المفاوضات الثنائية لفتح الأسواق بين اليابان والولايات المتحدة في مجال التأمين والخدمات المالية للنفاذ إلى أسواق اليابان أو الاتصالات السنوية بين الولايات المتحدة والصين لتجديد منح الصين وضع الدولة الأكثر رعاية حيث إن الصين خارج الجات. كذلك هنالك المفاوضات بين السوق الأوروبية واليابان أو بين السوق الأوروبية ومجموعة لومي من الدول النامية. كل هذه الاتفاقيات لتحرير التجارة، بما فيها الجات، لا بد أن لها دوراً أساسياً في ازدياد ونمو التجارة العالمية بين الدول، لتصل إلى ما وصلت إليه حالياً. بل أنها أساسية في عولمة العالم.

هذا لا يعني أن كل الاتفاقيات كانت لتشجيع التجارة، بل إن بعضاً منها كان لتقييد التجارة، مثل اتفاقية الملبوسات والمنسوجات التي تحدد حصة الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة، أو القيود «الطوعية» التي فرضتها الشركات اليابانية على نفسها في صادراتها من السيارات إلى السوق الأميركي. وفوق ذلك، هنالك الاجراءات الحمائية الصريحة في الدول النامية التي لم تنته. لكن ومن ناحية عامة كان ما تحقق في مجال تحرير التجارة بلا شك انجازاً كبيراً. وحتى في الدول النامية يرى بعض الكتاب أن هنالك تحريراً في التجارة أكثر مما لوحظ ويؤكد ذلك بدراسة حالات عديدة (Whalley 1991) فضلاً عن الجات والاتفاقيات خارج الجات، هنالك حركة ذات أهداف متشابهة، لكن مجالها أصغر، ساهمت في عولمة العالم. تلك هي حركة التكامل الاقتصادي بين الدول والتي نلتفت إليها الآن.

2 ـ حركة التكامل الاقتصادي: التكامل الاقتصادي كحركة يقل عن تحرير التجارة في الجات، لأنه يقتصر على دول معينة، في حين أن الجات شملت أغلب دول العالم، على الأقل في النهاية. لكنه، من الجانب الآخر، يهدف إلى ما هو أكثر من تحرير التجارة أو تسهيل حركة السلع بين الدول، إذ أنه يعمل لتسهيل تنقل عناصر الإنتاج عموماً، بل كذلك يهدف إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول المشاركة. ويلاحظ أن قوانين الجات تسمح بالاتفاقيات التكاملية بين الدول. وبعض من الاقتصاديين يرون أن مصطلح «التكامل الاقتصادي الدولي» جديد نسبياً لأنهم لم يجدوا إشارة إليه قبل 1942 (El-Agraa 1982). لكن ومنذ تلك الفترة ـ أو في الخمسينات على الأصح ـ اتخذ التكامل قوة دفع كبيرة عندما تبنته بعض من الدول الأوروبية وأنشأت المجموعة الأوروبية عام 1958، التي بدأت بست دول وبسلعتين (الفحم والحديد) وتطورت إلى أن وصلت إلى سوق واحد عام 1992

يضم خمس عشرة دولة وله مؤسسات مشتركة، بما فيها برلمان ومحكمة عدل أوروبية ورئاسة وسكرتارية. وقد نجحت حركة التكامل الأوروبية نجاحاً باهراً إذ يُقدر أن التجارة بين دول المجموعة بلغت ضعف ما كانت ستكون عليه بدون التكامل. ليس ذلك فحسب، بل ان انشاء المجموعة الأوروبية زاد من تجارة السلع الصناعية بين دول المجموعة والدول الأخرى غير الأعضاء، لنمو وزيادة الطلب على الواردات في دول المجموعة. كذلك قدر الاقتصاديون زيادة في دخل دول المجموعة بسبب التكامل تصل إلى 5% من الدخل القومي عام 1992 (Salvatore 1993).

شجع نجاح التكامل في أوروبا دولاً في مناطق أخرى من العالم على أن تبدأ برامجها للتكامل. ففي عام 1967 تكونت مجموعة دول شرق أفريقيا (ثلاث دول) وحاولت مجموعة غرب أفريقيا التكامل عام 1959 لأول مرة ثم عام 1966 ثم 1973، وتوسعت الآن لتضم ست عشرة دولة، من بينها نيجيريا وغانا. وهناك أيضاً مجموعة الكاريبي التي تأسست عام 1973 وتضم اثنتي عشرة دولة ومجموعة أميركا اللاتينية للتجارة الحرة التي وصلت عضويتها إلى إحدى عشر دولة في عام 1960. أغلب هذه المجموعات لم يكتب لها النجاح وتعثرت أمام المشاكل والخلافات، لكنها ومع كل تعثر تعود لتتجمع من جديد وتغير وتراجع ويسقط عدد من الأعضاء لينضم آخرون وبعض من هذه التجمعات اختفى كلية، مثل منطقة أميركا اللاتينية للتجارة الحرة أو مجموعة شرق أفريقيا لتظهر مكانها أخريات. حالياً، هنالك مجلس التعاون لدول الخليج الذي قام على 1981 وقد أنجز خطوات مهمة على طريق التكامل ومازال أمامه الكثير، غير أنه مازال حياً وفاعلاً، خلافاً لمحاولات عربية أخرى كالسوق العربية المشتركة واتحاد دول التعاون العربي. هنالك أيضاً اتحاد دول أفريقيا الوسطى الذي قام عام 1983 ويضم أحد عشر قطراً. وكذلك خطت دول شبه القارة الهندية خطوة نحو التكامل عام 1984، كما أخذت دول الاسيان (جنوب شرق آسيا) التي بدأت كتنظيم سياسي خلال حرب فيتنام (1966)، تتحول إلى تنظيم اقتصادي يسعى نحو التكامل ويضم (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة فيتنام، لاوس، بروناي، كمبوديا، بورما).

لم تقف حركة التكامل الاقتصادي. وحديثاً قامت منطقة أميركا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ويقدر أن حجم التجارة بين هذه الدول زاد بنسبة كبيرة منذ عام 1992 الذي فيه أنشئت. ففي عام 1996 قدرت زيادة صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك بنسبة 20% وبنسبة 7,5% إلى كندا، بينما زادت صادرات تلك الدول إلى الولايات المتحدة بنسب أكبر (Business Week 1/9/96). وأخيراً، هناك منتدى التعاون لدول أميركا والمحيط الهادي الذي قام عام 1994 ويضم ثماني عشرة دولة، من بينها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك واليابان والصين ودولاً آسيوية وأخرى من أميركا الوسطى والجنوبية. كذلك هناك منطقة التجارة الحرة بين البرازيل والأرجنتين والباراغواي الحديثة العهد (ميركسوري).

لم تكن قصص التكامل الاقتصادي كلها نجاحاً في ازدياد المعاملات التجارية بين الدول وتكثيف العولمة . فحتى الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية سابقاً) تسبب في تحويل التجارة بدلاً من خلقها في مجال الزراعة، إذ وضع عوائق أمام استيراد السلع الزراعية داخل المجموعة لحماية الجماعات الزراعية فيها. كذلك فشلت مجموعات عدة في الدول النامية في خلق درجة محسوسة من التكامل بينها. وحتى نافتا لم تخل من نقادها في أميركا إلى اليوم.

لكن مجمل القول إن حركة التكامل الاقتصادي نجحت في الاقتصادات الضخمة وبين الدول التجارية الرئيسية وبذلك ازداد التبادل التجاري العالمي. ومع أن الدول النامية لم تشهد نجاحاً مماثلاً في ما بينها، إلا انها، ولا شك، استفادت من قيام السوق الأوروبية وزادت تجارتها معها، كما رأينا في مجموعة لومي التي ضمت 46 دولة من أفريقيا والبحر الكاريبي والباسفيكي عام 1975 ارتفعت إلى 61 دولة الآن، وتجدد اتفاقياتها كل خمس سنين، وفيها خفضت الحواجز على الواردات من هذه الدول إلى داخل السوق الأوروبية.

3 ـ الشركات عبر الوطنية: وضع تومبسون (Thompson 1992) الشركات عبر الوطنية في قلب العولمة الاقتصادية ووصفها بأنها المثال الحي لرأس المال العالمي. كذلك يرى نلسون (Nelson 1994) أن نجاح الشركات العالمية كان محورياً، إن لم يكن المحرك الأساسي لعملية تكامل الاقتصاد العالمي التاريخية. أما ديكن (Dicken 1992) فيرى أن نسق وعملية العولمة أتيا من التفاعل بين الشركات عبر الوطنية والدولة القومية، في سياق بيئة تقنوية متغيرة. بل يضيف ديكن أن الشركات عبر الوطنية هي أكثر أهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي. ويرجع ذلك إلى: (1) تحكمها في نشاط إقتصادي في أكثر من قطر، (2) قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد، (3) مرونتها الجغرافية. ويقول الكاتب ان هناك شبكات معقدة من العلاقات داخل كل شركة وبينها وشركات ومؤسسات أخرى على المستوى المحلي والقطري والعالمي، تنقل وتتبادل السلع والخدمات والاستثمارات من خلال تلك الشبكات، داخل وخارج الشركات وبين الدول، وان هذه الشبكات والعلاقات هي الخيوط التي عبرها تتصل وترتبط أجزاء الاقتصاد العالمي ومن خلالها يتم التخصص الدولي بين البلدان. الشركة عبر الوطنية هي أهم قوة منفردة في هذه الشبكات، لأنها تحكم وتنسق بطريقة مباشرة شبكاتها الداخلية على مستوى العالم، كما تتحكم بطريقة غير مباشرة في الشبكات الخارجية التي تتوسلها.

تتمثل ضخامة دور هذه الشركات وشبكاتها في كون 50% من تجارة كل من الولايات المتحدة واليابان و80% من تجارة المملكة المتحدة هي معاملات بين شركات وفروع للشركات نفسها في بلدان أخرى، طبقاً لديكن (Dicken 1992). وفي الحقيقة أننا إذا أخذنا نسبة قيمة مبيعات الشركات العالمية الكبرى مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، لوجدناها تشير بجلاء إلى دور هذه الشركات الكبير والمتعاظم في الإنتاج العالمي. كانت مبيعات الألف شركة العالمية الأولى 7704,8 بلايين دولار في عام 1991 (Business Week 13/7/92)ويمثل ذلك 35% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي كان 21850 بليوناً في

عام 1991 بالأسعار الجارية (The World Bank 1996) وارتفعت تلك المبيعات إلى 8,522,3 بليوناً عام 1993 وبذا ارتفعت النسبة شيئاً ما إلى 36٪ عام 1993 طبقاً للمصادر نفسها. وفي عام 1995 كانت مبيعات الألف شركة العملاقة دولياً 9492,8 بليون دولار. وحتى مع الأخذ في الاعتبار كون مبيعات هذه الشركات تشمل مبيعات داخل أوطانها الأم، وان الناتج المحلي يمثل قيمة مضافة بينما مبيعات الشركات ليست بالضرورة كلها قيمة مضافة، مع كل ذلك نجد أن دور هذه الشركات العملاقة في العولمة كبير وأساسي. كذلك لنتذكر أن الشركات التي لها عمليات خارجية أكثر عدداً من ألف وانها ليست دائماً ضخمة. وهنالك شركات ضخمة أخرى لم تدخل في القائمة، لأن القائمة مقتصرة على الشركات التي تتداول أسهمها عالمياً.

في السابق لم يهتم الاقتصاديون بتفسير ظاهرة الشركات عبر الوطنية، وذلك طبيعي لصغر حجمها ودورها في ذلك الوقت، واكتفوا بتفسير الاستثمار الأجنبي كجزء من حركة رأس المال وهو يبحث عن العائد العالي. أما الفكر الماركسي فاكتفى بوصف عمليات الشركات الأجنبية كمرحلة في التطور الرأسمالي في استغلال الأسواق والشعوب بأنها مرحلة «الاستعمار الحديث». غير أن الشركات عبر الوطنية اليوم ليست بالضرورة سليلة الشركات الاستعمارية السابقة إنما هي سلالة جديدة. وقد بدأ الاقتصاديون في الستينات يفسرون هذه الظاهرة. بيد أنه ليست هنالك نظرية شاملة وكافية بعد. هنالك أولاً نظرية دورة حياة السلعة في التجارة والاستثمار (Vernon 1966) التي تفسر التجارة الخارجية والاستثمار في الخارج بوصفهما مرحلة في حياة السلع منذ ظهورها إلى اندثارها. غير أن هذه النظرية لا تفسر حالة الخدمات أو كل السلع. كما أن دورة حياة عدد من السلع اليوم أقصر من أن تمر بكل هذه المراحل، هناك أيضاً النظريات التي تفسر قيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في الخارج، من خلال نظرية التنظيم الاقتصادي واحتكار القلة، على أساس أن الاستثمار الأجنبي هو رد فعل الشركة المحتكرة لغزو أسواقها من الخارج بواسطة شركات احتكارية أخرى (Caves 1971)، أو أن احتكار الشركة لسلعة أو أسلوب إنتاج أو إدارة يمنحها ريعاً اقتصادياً يمكنها من تحمل التكلفة الاضافية للاستثمار في الخارج (Hymer 1970)، غير أن الدراسات التطبيقية لم تؤيد ذلك. أخيراً، هناك نظرية دننغ (Dunning 1988) «التوليفية» التي ترى أن الشركات تفكر في القيام بالإنتاج في الخارج في واحدة من ثلاث حالات: (1) امتلاك ميزة أو خاصية غير متاحة للأخرى. (2) أن يكون من الأجدى للشركة استغلال الميزة والانتاج بنفسها بدلاً من الترخيص للآخرين بذلك، (3) تغير في اقتصادات الموقع بسبب عناصر غير قابلة للنقل، بيد أن «توليف» نظرية من عدة نظريات لا يخدم هدف الإيجاز العلمي كما أن هذه النظرية لم تسلم من النقد.

عموماً وضع نظرية لتفسير الاستثمار الأجنبي عمل شائك ولم ينته بعد وهناك جوانب أخرى كثيرة في عملية النشاط الاقتصادي ودور الشركات فيها يحتاج إلى تنظير يختص بالصناعات والدول المرشحة وسلوك الشركات. وقد اهتزت نظرية الميزة النسبية التي يتبناها الاقتصاديون عادة في تفسير التجارة الخارجية بسبب إغفالها لدور الشركات عبر الوطنية في التجارة الخارجية، بل خرج كاتب يتحدث لا عن «الميزة النسبية» للدول بل

عن «الميزة التنافسية» للشركات ويقول إن الثروة الوطنية تُصنع ولا توّرث، وانها لا تنبع من موارد البلد الطبيعية أو من أوضاعه المالية أو العمالة الرخيصة فيه، كما تقول النظرية الاقتصادية التقليدية، بل تعتمد على قدرة الصناعات والشركات في ذلك البلد على التجديد ومقابلة التحديات التي تواجهها (Porter 1990).

4 ـ دور التقنيـــة: يرى العديد من المهتمين أن التقنية من أهم عوامل العولمة لأنها تؤثر على وسائل وطرق الإنتاج واقتصادياته وعلى تدفق الموارد والمعلومات. في السابق وضع الاقتصادي النمساوي الشهير شومبيتر، الإبداعات كأهم عامل في التنمية الاقتصادية والدورة الاقتصادية وحالياً نرى كيف أن التغيرات في المجالات التقنوية تخلق صناعات بأكملها في مجال تقنية الحيوات أو تقنية المواد أو تقنية الطاقة أو الفضاء أو المعلومات. هنالك أيضاً نظرية أمواج كوندراتيف "Kondratiev" التي تقول إن النمو الاقتصادي العالمي يحدث في سلسلة موجات طول الواحدة منها خمسون عاماً خلال الفترة 1800 ـ 1950 بدأت بموجة البخار والنسيج مروراً بالسكك الحديدية والحديد والصلب ثم الكهرباء والكيماويات والسيارات ثم موجة الالكترونيات والبتروكيماويات. الموجة الخامسة في رأي ديكن هي موجة تقنية المعلومات التي بدأت بالصورة والكلمة المطبوعة، وأساسها الورق والحبر، مروراً بالالكترونات الدقيقة المرتبطة بالكمبيوتر والفاكس والروبوت (Dicken 1992).

تؤثر التقنية على العولمة في ثلاثة جوانب رئيسية: (أ) ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج القطر. (ب) تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة في أقاصي الأرض بطرق أرخص أو أسرع.(جـ) تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

لقد أتت ثورة تقنية المعلومات، رابطة تقنية الكمبيوتر مع تقنية الاتصالات لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات داخلياً وخارجياً، وكان لها أثرها في الإنتاج والتسويق والتمويل والإدارة في الإنتاج قادت إلى الأتمته واستخدام الروبوت. و«ثورة المعلومات» هذه هي التي دعت مارشال ماكلوهان ليطلق قولته المشهورة «العالم قرية كونية» حيث أصبح الإنسان يشارك وهو في غرفة جلوسه في الأحداث العالمية بالصوت والصورة وكأنه حاضر (Mcluhan 1968).

الشركات عبر الوطنية هي أكثر من يستعمل التقنيات الحديثة الإنتاج في أكثر من قطر ومن خلال شبكة المعلومات تتعرف هذه الشركات على احتياجات المستهلكين في الأقطار المختلفة، وتقرر ماذا تنتج وفي أي موقع، وتنسق عملياتها في الفروع والمراكز المختلفة، وتحول المنتجات كاملة التصنيع وشبه الكاملة بالوسائل المتعددة. حالياً، تستخدم شركات الطيران، مثلاً، شبكة معلوماتها للتحكم في عمليات الحجز والسفريات حول العالم وتستخدم شركات الفندقة تقنية المعلومات لتأمين الحجوزات في فنادقها من أماكن مختلفة بينما تقوم شركات تجارة التجزئة كوول مارت (WAL MART) باستخدام تقنية المعلومات

لتقليل المخزون من غير أن تعجز عن مقابلة الطلبيات. وأصبح التسليم ـ في اللحظة ـ المطلوبة (Just-in-time) من وسائل المنافسة اليابانية في التصدير وتسليم الشحنة. وفي الحق من دون هذه التطورات في التقنية لم تكن الشركات عبر الوطنية لتنجح في نقل السلع والموارد والأفراد بين الدول، مع التحكم المربح في كل العمليات والتنسيق بينها.

كان لثورة المعلومات أثر خاص في مجال التمويل وأسواق المال العالمية، لولاه لما أمكن تكامل الأسواق وتضخم حجم العمليات بالمستوى الذي ذكرناه، والذي فاقت فيه قيمة التعاملات في أسواق الصرف مبلغ تريليون دولار يومياً. يقول أوبراين (O'Brein 1992) ان المال أو النقود لم تعد جسماً مادياً ديناً كانت أم مخزن قيمة أم وسيلة تبادل. أصبح النقد معلومة أو بيانات، سجل في دفتر أو تفاهم. هذه الخاصية المعلوماتية الجديدة منحت النقود المرونة وإمكانية النقل من مكان لآخر، بسرعة وسهولة فائقة عبر الحدود، وبنسب عالية. هذا هو السبب الذي جعل العولمة في دنيا المال تسبق العولمة في الإنتاج والتبادل السلعي بخطوات كبيرة. نعم أتت التقنية بمخاطر جديدة لكن ذلك أمر طبيعي.

التقنية وحدها لا تكفي لتسهيل نقل السلع والأموال والمعلومات، فكان لا بد من السماح بذلك ورفع القيود كما رأينا في ازالة الحواجز التجارية بين الدول لكن هنالك قيوداً أخرى كان يجب أن تفك قبل أن تنطلق العولمة بسرعة وهذا ما نلتفت إليه الآن.

5 ـ تحرير الاقتصادات ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي: انتصر فكر آدم سمث ومفهوم «دعه يعمل» الذي يدعو لترك «اليد الخفية» وقوى السوق تحقق مصلحة الجميع الاقتصادية، وذلك في الاقتصادات الغربية. غير أن كساد ما بين الحربين العالميتين قاد إلى تدخل الدولة في الاقتصاد وقبول الفلسفة الكينزية التي تؤمن بضرورة تدخل الدولة لتنشيط الطلب من خلال السياسة المالية، وكان ذلك بعد الحرب الثانية. بدأت الدولة أيضاً تتحكم في النظام النقدي بعد تلك الفترة وفي الستينات ظهرت دعوات لتحكم الدولة في الأسعار والأجور، وقد مورست مثل تلك السياسات في بريطانيا والولايات المتحدة للقضاء على التضخم، لكن من غير نجاح. وشهد عقد السبعينات أيضاً فشل الفلسفة الكينزية عندما وجدت الحكومات نفسها تصارع التضخم والبطالة في وقت واحد، بينما يفترض أنهما نقيضان، طبقاً لتلك الفلسفة.

بدأت دعوات تقليل دور الدولة ورفع القيود تكتسب أصواتاً جديدة تدريجياً وأصبح للنقديين ـ أعداء الكينزية ـ نفوذ أكبر. غير أن واحدة من أهم وأوائل حركات تحرير الاقتصاديات فرضت نفسها على الولايات المتحدة والعالم عام 1971، عندما أوقفت الولايات المتحدة مبادلة الدولار بسعر ثابت أمام الذهب، لأنها وجدت أنها، وببساطة، لم تعد تستطيع ذلك. وتبع ذلك تعويم أغلب عملات العالم الرئيسية، فأطلق هذا الفعل قمقماً، وتدريجياً نمت تجارة العملات عالمياً لتصل إلى ما وصلت إليه الآن. الخطوة الثانية التي تمثل معلماً رئيسياً على طريق التحرير ورفع القيود كانت عندما رفعت حكومة كارتر يدها عن وضع حدود عليا لأسعار تذاكر السفر داخل الولايات المتحدة. بعد ذلك ظهرت مدرسة «اقتصاديات العرض» التي تدعو ـ على عكس الكينزية ـ إلى تنشيط العرض أي المستثمرين

برفع القيود من أمامهم وتخفيض الضرائب عليهم، وبدأت تلك المدرسة تكتسب أتباعاً كان أهمهم الرئيس ريغان في أوائل الثمانينات والذي في عهده انخفضت ضرائب الدخل والأرباح، وتم رفع المزيد من القيود الحكومية في المجال المالي. وأهم قيد تمت إزالته كان لائحة كيو (Regulation "Q") التي كانت تضع قيوداً على استخدام سعر الفائدة في المنافسة بين البنوك في الولايات المتحدة.

في بريطانيا، قامت «ثورة» مماثلة بصعود تاتشر والمحافظين إلى الحكم، بدأت بكسر شوكة نقابات العمال، مفسحة بذلك العمل مجالاً أكبر لرجال الأعمال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بدون اعتراض النقابات. أعقب ذلك «التخصيص» الذي اقترن بعهد تاتشر. غير أن من أهم ما قامت به ثورة تاتشر هو تحرير أسواق المال في ما سُمي تجاوزاً بالانفجار الكبير (Big Bang) الذي كان توقيته في أكتوبر 1986، وفيه لم يعد التعامل في سوق «مدينة» لندن قاصراً على مجموعة محدودة بل فتح أمام المنافسة.

بدأت حركة تحرير الاقتصادات هذه تعم العالم تدريجياً وبدرجات متفاوتة. غير أن ظهور «اشتراكية السوق» في الصين، يعد من أهمها وفيها بدأت الدولة تفسح المجال أكثر للمبادرة الفردية. نعم مازالت مساحة التحرك محدودة أمام القطاع الخاص في الصين، لكن المساحة الممنوحة تمثل قفزة كبيرة مقارنة بالسابق، ويكفي ما تحقق من نمو وتجارة في الصين لإيضاح أهمية ما حدث. في الدول النامية الأخرى أصبح تحرير الاقتصادات هو الدعوة المتزايدة والتي تشجعها وتفرضها المنظمات المالية الدولية.. غير أن السؤال هو: ما صلة رفع القيود وتحرير الاقتصادات بالعولمة؟ وكيف نفسر كون ثالث أكبر دولة تجارية في العالم (اليابان) مازالت تضع العديد من القيود داخلياً وتوجه شركاتها عالمياً، أو كون فرنسا دولة تجارية رئيسية بينما للدولة دور كبير في اقتصادها يشمل امتلاك وسائل الإنتاج، كما في صناعة السيارات والطائرات والسفر؟

أولاً، هناك ارتباط فكري بين التحرير داخلياً وخارجياً وأكثر الدول ليبرالية اقتصادياً في الداخل هي أيضاً من أكثر الدول فتحاً لأسواقها أمام الآخرين. حركة تحرير الأسواق المالية، كالبورصات مثلاً، شملت أيضاً السماح للأجانب بتملك الأسهم و/ أو إدارة الاستثمارات المالية فيها. ويشمل ذلك الدول المتقدمة و«الأسواق الصاعدة». ثانياً، رفع القيود عن القطاع الخاص تساعده، عادة، على النمو الذي يقوده بعد فترة إلى البحث عن أسواق جديدة لمواصلة النمو، وفي النهاية سيجد القطاع الخاص عملياته الخارجية زادت. كذلك نلاحظ أن دولاً كاليابان لا تطلق الحرية الاقتصادية داخلها، كما أنها لا تحتضن بالضرورة مبدأ حرية التجارة ولا تفتح أسواقها أمام الدول الأخرى بمستوى الدول الغربية. وهي بذلك تمارس نوعاً من «المركنتالية»، لكن الضغوط عليها تتزايد للتحرير في المجالين، وقد بدأت منذ مدة في الإستجابة، ويقيني أنها ستضطر إلى فعل الكثير.

ختاماً نقول ان سياسة التحرير داخلياً هي فلسفة الدول الغربية السائدة ذات المعاملات الدولية الضخمة، ومن الطبيعي أنها ستعمل لفرضهما داخلياً وخارجياً كما تفعل من خلال مؤسسات كالبنك وصندوق النقد الدوليين اللذين تتحكم فيهما تلك الدول.

6 ـ التخصيص والعولمة: التخصيص جزء من حركة تحرير الاقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص، لكننا هنا نفرد له مجالاً خاصاً لمدلولاته للعولمة. بدأ التخصيص مع صعود التاتشرية في بريطانيا التي احتضنته كجزء من فلسفة المحافظين الاقتصادية لالغاء خطوات التأميم، التي قام بها العمال سابقاً. وتحولت ملكية مؤسسات ضخمة للقطاع الخاص مثل بريتش تلكوم (اتصالات) وبريتش ايرويز (طيران) (Beesley 1992) ومن ثم انتشر مبدأ التخصيص في العالم وأصبح جزءاً أساسياً من التحول نحو اقتصاد السوق، وقد شجع نجاحه في الدول الأوروبية على قبوله في الدول النامية (Adam et al. 1992). والتخصيص لا يعني فقط التحول في الملكية لكن أيضاً التعرض للمنافسة.

حركة التخصيص تتزايد ولا شك. غير أن ما يهمنا هنا هو كيف تؤدي إلى مزيد من العولمة؟

أولاً، حركة التخصيص دعوة لليبرالية داخلية من المتوقع أن تصحبها ليبرالية خارجية. ومنذ البداية كانت أسهم «بريتش تلكوم»، مثلاً، معروضة أيضاً للأجانب. غير أن السبب الأكبر الذي يقود إلى العولمة هو كون مجال الصناعات المخصخصة هو المرافق العامة عادة، التي كانت حجة جعلها قطاعاً عاماً في المقام الأول هي كونها تتطلب استثمارات ضخمة وقدرات إدارية عالية، من الصعب أن يهيئها القطاع الخاص المحلي (كالكهرباء والهاتف والطيران). لذا، حينما تُعرض للتخصيص من الطبيعي أن تُدعى الشركات الأجنبية للدخول أو أن تسعى إلى ذلك بنفسها، لما لها من قدرات وموارد مالية وإدارية.

هذه المجالات فضلاً عن كونها مجال اقتصادات الحجم، وبالتالي ضخامة الوحدة المنتجة، أصبحت أيضاً تتطلب تقنيات عالية ومتقدمة في مجال الطاقة والمواد والاتصالات. هذه التقنية متاحة لشركات محدودة، أغلبها من الدول الصناعية. لذا، فإن عملية تخصيصها تتطلب إشراك هذه الشركات عبر الوطنية، وهذا ما نراه يحدث في تخصيص شركات الهاتف، من الأرجنتين وفنزويلا إلى السودان، التي اشترتها كلياً أو جزئياً شركات أجنبية عملاقة عند تخصيصها. ليس ذلك فحسب، بل حتى بين شركات الدول المتقدمة نجد في صناعة الاتصالات تحالفات وتداخلات واندماجات بين الشركات الكبرى، ليس آخرها شراء شركة الاتصالات البريطانية (المخصخصة) لشركة MCI الأميركية، أو شراء شركة تومبسون الفرنسية بواسطة شركة دايوو مع وقف التنفيذ بعد تدخل الحكومة الفرنسية، وإذا ما عرضت شركة إيرباص الأوروبية للتخصيص غداً فسنجد شركات أجنبية من بين المشترين.

وحتى الشركات بعد تخصيصها ستجد أيضاً أن نموها ومجالها يتطلب أن تكون لها أعمال خارجية، كما رأينا في حالة بريتش تلكوم وشرائها لشركة MCI أو شراء شركة الخطوط الجوية البريطانية لحصة في طيران أميركا (Us Air). وفي النهاية ستخلق الخصخصة شركات عالمية عملاقة ذات أسهم متداولة في بورصات العالم المختلفة.

7 ـ انهيار الشيوعية: أخيراً، نلتفت إلى عامل جاء متأخراً ومازال أثره يعتمل ـ ولم نر أثره الكامل بعد ـ وهو عامل تحول أغلب دول التخطيط المركزي إلى اقتصادات «في حالة تحول» إلى اقتصاد السوق، ما حدث لم يكن وليد يوم وليلة. فقد بدأ عدد من هذه الدول في الانفتاح على العالم الرأسمالي منذ فترة، ولكنه كان انفتاحاً محدوداً في التجارة والاستثمار، أكبر مظاهره دخول مشروب «كوكاكولا» الصين ودخول «بيبسي كولا» و«ماكدونالد» إلى روسيا، مع استثمارت أخرى قليلة هنا وهناك، مثل قيام الشركات الأوروبية بالمساهمة في مشروع أنابيب غاز سيبريا بالرغم من المعارضة الأميركية. أما الآن وقد انتهت الحرب الباردة، فقد هرع العديد من الشركات ورجال الأعمال والمؤسسات لإيجاد موطئ قدم لهم في هذه الدول، بما يشمل كليات إدارة الأعمال والمديرين السابقين، عارضين خدماتهم في تلقين الرأسمالية. تسير هذه الدول بخطى متفاوتة نحو التحول الرأسمالي لكن العديد منها قطع خطوات كبيرة في هذا الإتجاه.

بدأت هذه الدول التبادل الاقتصادي وانضمت إلى المؤسسات المالية الدولية الرسمية بل انها أصبحت تتعاون مع صندوق النقد الدولي وتعمل ببرامجه «التصحيحية». في مجال التجارة انضم بعض منها إلى منظمة التجارة العالمية والبعض الآخر بصدد الانضمام. وتشجع الحكومات الغربية دمج الدول الاشتراكية سابقاً في النظام الاقتصادي الدولي بوسائل مختلفة.

عملية التحول مازالت حديثة العهد ومازالت هذه الدول تبحث وتبلور «ميزاتها النسبية»، ومع ذلك سارعت الشركات الدولية إلى إدخال هذه الدول في شبكاتها و«عولمتها». وأحد المؤشرات على ذلك هو الزيادة الهائلة في حجم الاستثمارات المباشرة التي رأيناها في الجدول (2) في الفترة الأخيرة (1990 ـ 1993) وكان ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية داخل دول شرق ووسط أوروبا وآسيا الوسطى (الاشتراكية سابقاً) سريعاً جداً، إذ ارتفع مما يقارب الصفر في المائة من الناتج المحلي عام 1990 ليصل عام 1993 إلى 3٪ كنسبة من الناتج المحلي في هذه البلدان (The World Bank 1994). ومع أنه كان هناك تخوف من أن توجه رؤوس الأموال نحو هذه الدول سيكون على حساب الدول النامية الأخرى، إلاّ أنه لا يبدو أن شيئاً مثل ذلك قد حدث، إذ لم تنخفض التدفقات إلى آسيا وأميركا اللاتينية والوسطى وأفريقيا الصحراوية، وإنما انخفض، فقط، نصيب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تداخل الدوافع

دوافع وأسباب العولمة متداخلة وتؤثر بعضها على بعضها الآخر بطريقة إيجابية، ما يعني أن لعملية العولمة دفعاً ذاتياً إذا تحرك تحركت معه عوامل أخرى لتدفع في إتجاه واحد. دفعت حركة التكامل الأوروبي مثلاً الولايات المتحدة لتبادر بالدعوة وتبني دورة جديدة في الجات (دورة كندي) في الستينات، خوفاً من أن يؤدي قيام السوق الأوروبية إلى قفل الأسواق الأوروبية أمام السلع الأميركية. من الجانب الآخر، أعطى قيام السوق الأوروبية للدول الأوروبية ثقة في قدرتها على التفاوض مع الولايات المتحدة على تحقيق مزيد من تحرير التجارة.

التكامل الاقتصادي الأوروبي أعطى الشركات عبر الوطنية ـ بخاصة الشركات الأميركية في أوروبا ـ فرصة لترشيد عملياتها وتنسيق نشاطها لتخدم السوق الأوروبية باستراتيجية واحدة. في حقيقة الأمر، إستفادت الشركات الأميركية في أوروبا كثيراً من التكامل الاقتصادي الاوروبي، وحققت أرباحاً ونمواً ونفوذاً جعل كاتب مثل سيرفان شرايفر (Servan - Schriefer 1969) يطلق صيحته المشهورة محذراً من «التحدي الأميركي» الذي تمثل في نظره في الشركات الأميركية في أوروبا والتي رأى أنها أكثر من استفاد من التكامل الاقتصادي الأوروبي.

هناك أيضاً صلة عضوية بين الشركات عبر الوطنية وتطور التقنية عالمياً، فهذه الشركات صارت أهم مصدر للتقنيات الحديثة في عالم اليوم. إنتهى زمن المخترع الوحيد الذي يعمل ليل نهار في معمله المتواضع وبمصادره المحدودة، ولم يعد هنالك «أديسون» أو «ماركوني» أو «فورد» آخر. المعامل البحثية الحكومية مازالت مهمة في فرنسا. والجامعات في العالم مازالت مصدراً مهماً للتطورات التقنية، لكن المصدر الأكبر في العقود الأخيرة كان الشركات وبخاصة الشركات عبر الوطنية. الجامعات طبيعياً تركز على البحوث الصرفه، لكن من يطبق المعرفة المكتشفة فيها ويحولها إلى سلع وخدمات سوى الشركات؟! نعم أُكْتشف الـ دي ـ ان ـ ايه (DNA) في اكسفورد والليزر في معهد ماساتشوتس للتكنولوجيا وأول كمبيوتر أنتج (Eniac) كان في جامعة بنسلفانيا، لكن من طورها سوى شركات ميرك، أي تي وآي بي أم.

حالياً تنفق الشركات الدولية مبالغ طائلة على البحث والتطوير تفوق ما تنفقه حكومات العالم مجتمعة. في عام 1993 مثلاً أنفقت الشركات الكبرى في ثماني عشرة دولة رئيسية ما قيمته 74 بليون دولار على البحوث والتطوير، في حين كانت نسبة انفاق الجامعات على البحوث تمثل 16٪ فقط من جملة الانفاق الأميركي (Business Week Int. 27/6/94) مع العلم أن الجامعات الأميركية من أغنى وأكبر من ينفق على البحوث مقارنة بجامعات الدول الأخرى.

لتأكيد تداخل مسببات العولمة يمكن القول أيضاً أن الإيمان بالحرية الاقتصادية داخلياً من المنطقي أن يصحبه إيمان بحرية التجارة دولياً، والعكس صحيح إلى حد ما. لكن ذلك ليس بالضرورة. كما أن التقنية توسع المدارك وتعرفنا بالآخرين وتزيد من رغبتنا في التعامل معهم. و«التحديث» الذي تدعمه ثورة الاتصالات يدعم الميول نحو التكامل العالمي، على الأقل في بعض من الحالات.

العوامل الثلاثة الأخيرة: تحرير الاقتصاد، التخصيص والتحول من الاشتراكية، كلها تصب في اتجاه واحد: قبول الاقتصاد الرأسمالي ورفض التخطيط المركزي. وقد فصلنا بينها هنا فقط لتوضيح أهمية هذه الجوانب ولما لها من خاصية منفصلة. أخيراً نكرر ما ذكرناه من أن هذه العوامل تعكس تحولات واعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية. فالمشاركة في اتفاقية الجات، أو الانضمام إلى اتحاد جمركي، هي قرارات سياسية تتخذها حكومات، كذلك التحرير والتخصيص قرارات سياسية. زيادة الواردات تعكس تحولاً اقتصادياً وازدياداً في الطلب. الأمر نفسه ينطبق على ازدياد الاستثمارات المباشرة. ازدياد

الطلب وقبول التقنيات الجديدة لهما أيضاً مدلولات اجتماعية، ولكننا ركزنا على عوامل بعينها بدلاً من الحديث عن عوامل عامة.

آفاق المستقبل

الآن وقد رصدنا حركة العولمة وأوضحنا أنها تسير في تزايد في السنين الأخيرة، تقفز إلى الذهن أسئلة عما سيكون عليه المستقبل. هل تستمر العولمة في التزايد أم هل ستتراجع؟ هل سيستمر النشاط الاقتصادي في تخطي الحدود «وتهميش» دور الدولة القومية؟ هل فعلاً انتهت الدولة القومية كما يسمون الدولة (Nation-State) باعتبارها وحدة محددة للنشاط الاقتصادي؟ قبل أكثر من ربع قرن زعم بعض من الكتاب أن الدولة القومية أصبحت عائقاً ولم تعد مناسبة لحاجات عالمنا الحالي، ودعوا إلى قيام منظمات قومية جديدة (Tennenbaum 1970). أما عالم الاقتصاد الشهير كندلبيرغر، فقد زعم أن الدولة القومية انتهت مع أن ديغول وآخرين لم يدركوا ذلك بعد (Kindleberger 1969) والشعور الوطني في رأيه هو مجرد شعور بدائي. حديثاً ضمن أوبراين (O'Brien 1992) عبارة «نهاية الجغرافيا» في عنوان كتابه عن التكامل الاقتصادي. أما أومي (Ohmae 1995) فقد اختار عبارة «نهاية الدولة ـ القومية» عنواناً لكتابه معلناً أن الدولة اليوم «ديناصور» ولم تعد تتحكم في الاقتصاد أو العملة، ولا تولد نشاطاً اقتصادياً، ويرى أن الدولة الاقليمية الجديدة هي التي تربط اليوم مناطق في دول متباعدة. فهل فعلاً انتهت الدولة القومية كوحدة اقتصادية؟

لا نعتقد ذلك ونتفق مع ماكغرو (McGrew 1992) الذي يؤكد أن العالم مازال منظماً في دول ذات سيادة، وان الدولة الوطنية مازالت تمثل الوحدة السياسية والإدارة الجغرافية العليا في أي مجتمع، والسيادة القومية مازال يعض عليها بالنواجذ خصوصاً في دول العالم الثالث. حتى أوبراين أعلاه (O'Brien 1992) الذي قال «بنهاية الجغرافيا» ذكر أن الجغرافيا ستظل مرجعاً قوياً، لأن هناك قوى تعمل لتثبيتها، وأنها ستظل مؤثرة طالما بقيت هناك حدود ومسافات وفوارق ثقافية واجتماعية، فقط ستقل أهميتها. كذلك نذكر أن ديكن (Dicken 1992) يرى أن العولمة ناتجة من تفاعل الشركات عبر الوطنية والدولة القومية. فهو لم يلغ دور الدولة في مشروعه ومرئياته حول العولمة. نشاطات الشركات عبر الوطنية تؤثر على الدول لكن مازال للدولة في كثير من الحالات أثر أكبر على الشركات عبر الوطنية، تعمل له تلك الشركات ألف حساب. وقد قننت الأمم المتحدة ذلك بأن أصدرت الجمعية العمومية قراراً قبل عقدين أكدت فيه سيادة الدول على النشاط الاقتصادي والموارد الموجودة فوق أراضيها.

من الجانب الآخر، نعتقد أنه طالما كانت حركة العولمة غير متساوية بين الدول والمناطق، ستقاومها وترفضها الدول ذات الحظوظ الأقل والمتضررة منها وستلجأ تلك الدول إلى تأكيد سيادتها لعرقلة العملية أو حتي للهروب منها. كذلك ستلجأ مجموعات أخرى لتأكيد السيادة في دولها كردة فعل ثقافية. فالدولة القومية لن تنتهي لكنها حتماً ستتغير وقد تتنازل عن جزء من سيادتها لتتواءم مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة. لن

تتوقف حركة العولمة ولن تنتهي «الدولة» وسيصلان معاً إلى توافق عملي (Modus Operandi) من نوع ما.

العولمة في مجملها دعوة إلى مزيد من الانفتاح والتحرير داخلياً، أي تبني نظام السوق داخل الدولة وفي معاملاتها مع الدول الأخرى.. فهي، إذن، مزيد من تحكم الفكر الرأسمالي الذي شهد انتصارات عدة على مستوى العالم، جعل أحد الكتاب يزعم أن التاريخ انتهى لأن التاريخ كان دائماً صراع قوتين أو مذهبين، والآن دانت السيادة للنظام الرأسمالي الديموقراطي الغربي (Fukuyama 1989). مدلول ذلك القول هو أن حركة العولمة ستتسارع وأنها حتمية وستغمر العالم في النهاية. أثار ذلك الكاتب ضجة واهتماماً، وتقبل نظرته عدد كبير من المهتمين، لكنه لم يعدم من ينتقده. أثار البعض احتمال ظهور قطب آخر مع القطب الوحيد الموجود حالياً، أو أن العالم الجديد سيكون ذا ثلاثة أقطاب تتصارع. من جانبنا نقول أن الرأسمالية نفسها ليست شيئاً واحداً في كل بلد. الرأسمالية الأميركية والبريطانية لا ترى أي دور للدولة بينما الرأسمالية اليابانية (والآسيوية) تلعب فيها السياسة الصناعية وتوجيهات الدولة دوراً كبيراً. أما في الرأسمالية الفرنسية فتخطط الدولة وتضع مؤشرات للقطاع الخاص، بل تدخل بنفسها كمنتج. أما «رأسمالية» الدول الاشتراكية سابقاً فمازالت في طور «التحول» ولا ندري أي نوع ستكون؟ وحتى «الاشتراكية الديموقراطية» قد تجمع قواها وتأتي بأفكار وفكرويات جديدة لمحاربة الرأسمالية، أو لتقليل شرورها أو مساوئها، مثلما خرج حزب العمال البريطاني حديثاً بمفهوم أصحاب المصلحة بدلاً من أصحاب الأسهم (Stakeholders vis-a vis shareholders)، الأمر الذي سيضعف من قوة الرأسمالية اذا طبق. ستختلف الدول في نظمها «الرأسمالية» وقد تتصارع من جديد.

ولم ينته الشعور القومي والوطني بعد، ولا نظنه سينتهي، إذ نرى الصينيين واليابانيين يتوجسون قائلين ان أميركا تريد أن تمنع بروزهم كقوى عظمى، وأكثر الكتب مبيعاً عندهم هي الكتب التي تدعو إلى قول «لا» للأميركيين. في الخلاصة لا نوافق أن الفكر الرأسمالي واقتصاد السوق انتصرا بصورة نهائية ينتهي معها التاريخ والصراع الدولي، لكنهما حتماً أصحاب اليد العليا حالياً.

ذلك كان من حيث الاطار الذي تتم العولمة داخله. ومجمل رأينا أنه باق لكنه يتغير ليستوعب مزيداً من العولمة أو ليقاومها أحياناً. لكن التكهن صعب على المدى البعيد. لذا دعنا ننظر إلى الدوافع أو أسباب العولمة لنر في أي اتجاه تسير أو يمكن أن تسير مستقبلاً؟!

لنأخذ حركة تحرير التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي. حركة تحرير التجارة صارت لها منظمة عالمية تدفع وتنسق في اتجاه العولمة وتعمل لحل النزاعات، ما يوحي بازدياد التفاهم والتوافق العالمي. لكن ذلك يجب ألا ينسينا مخاطر التراجع. لنذكر أولاً إن الكونغرس الأميركي هو الذي عارض قيام مثل تلك المنظمة قبل خمسين عاماً، وأخّر قيامها كل تلك الفترة، وحتى عندما وافق على المشاركة فيها عام 1994، وضع لنفسه «خط رجعة» ليخرج أميركا منها إذا رأى مستقبلاً أن ذلك يتعارض مع مصالح أميركا. من جانب

آخر، هناك كتاب يرون أن الولايات المتحدة بدخولها المنظمة حرمت نفسها من فرصة اتخاذ الاجراءات الأحادية الفعالة التي كان بامكانها اتخاذها ضد أي دولة ترى أنها لا تعامل أميركا بالمثل وتقفل أسواقها أمامها، إذ على الولايات المتحدة حالياً أن تنصاع لأسلوب واجراءات حل النزاعات الجديد الذي لا تضمن أن يأتي لصالحها. كذلك تقاوم بعض من الدول التجارية الرئيسية، وبخاصة الآسيوية، فتح أسواقها أمام الدول الغربية. حتى أن المراقبين أصبحوا يتحدثون عن التهديد الآسيوي الحقيقي: الميركنتالية «تشجيع الصادرات وعرقلة الواردات» (Business Week 15/4/96). وهنالك دعوات من اقتصاديين مرموقين يشيرون إلى أن الدراسات الحديثة تتناقض مع ما تدعو إليه النظرية الاقتصادية من أن التجارة تحدد التخصص، ويرون أن الدول تتخصص أولاً ثم تتاجر، أي أنها تخلق الميزة النسبية من خلال وفورات الحجم والسياسة الصناعية التي تشجع قطاعات معينة حتى تنافس عالمياً. وقد استعرض هذه الدراسات البازعي (1995) وأوضح أن النموذج الياباني خير مثال على ذلك، تتبعه دول آسيوية عدة. لا يرفض الكاتب المذكور العولمة بذلك ولكنه يرى أنها يجب ألا تكون بفتح الأسواق على مصاريعها أمام الواردات. وفي ذلك ـ على أية حال ـ اعاقة لحرية التجارة في رأينا. غير أننا لا نعتقد أن حرية التجارة ستنمو من دون عوائق، بل إن الطريق أمامها شائك وبخاصة أن هناك طرقاً عدة لوضع عوائق بمسميات أخرى.

كل ما سبق يمكن أن يقال عن حركة التكامل الاقتصادي. فالاتحاد الأوروبي حقق المراحل الأسهل نسبياً ودخل في مراحل، الاتفاق حولها صعب، كالعملة الموحدة ومتطلبات ماسترخت، وبدأ البعض يدعو إلى تأجيل المواعيد. كذلك أداء نافتا (منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية) أو أداء الولايات المتحدة على الأصح، جعل البعض هناك يطالب بإعادة النظر وعدم التوسع فيها. أما التكامل في الدول النامية فحتى الآن نجاحاته محدودة.

وإذا نظرنا إلى التقنية التي كانت أساسية في العولمة، فليس هنالك شيء حتمي في تطورها سيقود بالضرورة إلى مزيد من العولمة. في ما يختص بوسائل الإنتاج ذكرنا أن التخصص الدقيق (الإدارة العلمية) وخط سير التجميع الذي ابتدعه هنري فورد قفزاً بالإنتاج الشامل خطوات وخطوات والإنتاج الشامل، يتطلب أسواقاً ويقود إلى العالمية. حالياً الأتمتة والكمبيوتر أعطيا نظام فورد القديم مرونة غيرت من طبيعته. واستخدام تقنية المعلومات وأساليب التحكم والتحول السريع، من عملية إنتاجية لأخرى، جعلا بالإمكان انتاج كميات صغيرة وبتكلفة أقل. وبذا يمكن تفصيل سلعة مختلفة لكل قطر وكل شريحة بدون فقدان وفورات اقتصادات الحجم. كذلك مكنت تقنية المعلومات من إنتاج سلع جديدة كثيفة التقنية (بدلاً عن كثافة المواد)، واقتصادية في الطاقة وذات مكونات متحركة أقل. بذلك لا يعود النمو القائم على تشابه الطلب بين الدول ضرورياً للشركات عبر الوطنية ولا تعد الاستراتيجية الشاملة التي تربط شبكات الإنتاج ضرورية. ويمكن خدمة كل سوق على حدة (Dicken 1992). هذا الكلام صحيح إلى حد ما لكن ستظل هنالك قطاعات تتطلب أسلوب الإنتاج الشامل، وستظل توجد هنالك قطاعات متشابهة من المستهلكين في أكثر من قطر تتطلب نفس السلعة بدون اعادة تفصيل.

وفي ما يختص بتحرير الاقتصادات والتخصيص ونهاية الشيوعية، دعنا أولاً نقل أن بعضاً من هذا التحرير كان بإزالة قوانين كانت تدفع المؤسسات المالية بخاصة إلى العمل الخارجي، ومنها القوانين التي كانت تقيد نشاط البنوك داخلياً في الولايات المتحدة، أو تدفعها لوضع الأموال في الخارج لأطول مدة ممكنة (ضريبة مساواة عائد الفوائد). أيضاً، سيقلل تخفيض الفوارق بين الفئات الضريبية والفوائد بين الدول من الرغبة في النشاط الخارجي للشركات، وهذا عامل آخر. فبزوال هذه الدوافع سيقل ميل المؤسسات للعمل في الخارج في ما يختص بهذا الجانب.

أما جوانب تحرير الاقتصاد عموماً فهناك من يعارضها في كل الدول الرئيسية. يقاوم العمال الفرنسيون التخصيص وقد نجحوا حتى الآن في إبطاء حركته. كذلك نجد العمال في كوريا يقاومون قوانين حرية العمل، أما في الولايات المتحدة فقد نشطت نقابات العمال سياسياً ويتوقع أن تبطئ من عجلة نافتا ومنظمة التجارة الدولية. في الدول النامية تقاوم الحكومات وصفات «التصحيح» التي يقدمها صندوق النقد لأسباب سياسية محلية. خلاصة القول اننا نجد في كل هذه البلدان جماعات ضغط ذات وزن تقاوم حرية التجارة والتخصيص، بل وتقاوم أيضاً الرأسمالية، كما نرى في عودة بعض الأحزاب الشيوعية (بمسميات أخرى) إلى الحكم في دول أوروبا الشرقية. هذه الحركات لن تعيد التخطيط المركزي لهذه الدول ولن تقفل أسواقها كلية لكنها ـ حتماً ـ ستبطئ من حركة العولمة.

هنالك جانب آخر أشرنا إليه لكننا لم نسترسل فيه، وهو ردة الفعل الثقافية والوطنية والدينية على «التحديث» أو «التغريب» الذي أتت به التجارة الخارجية والشركات الدولية والتقنية الحديثة. هذه طبعاً ستحد من نمو العولمة. في مجال التجارة، مثلاً، وبعد أن أزيلت نسبة كبيرة من الحواجز السلعية، بدأ الإتجاه نحو ازالة الحواجز أمام الخدمات. وهنا نجد مقاومة كبيرة إذ يضع بعض من الدول كثيراً من الخدمات خارج الخطوط، كالأفلام والمسلسلات التلفزيونية التي نجحت فرنسا في اخراجها من قائمة السلع القابلة للتفاوض في دورة أوروغواي. وبما أن الخدمات تتطلب أحياناً وجود الأجانب الفعلي فإنها ستثير النعرات القومية وبذلك «ستتعولم» ببطء شديد.

في حقيقة الأمر، جعلت أهمية الثقافة أحد الكتاب يؤكد أن التاريخ لم ينته بعد وأن الدولة القومية ستظل أهم لاعب في الأوضاع الدولية، وأن صراع الحضارات سيحل محل صراع الأيديولوجيات والاقتصاد وسيكون طرفا النزاع «الغرب ضد البقية» (Huntington 1993). إلا أن ذلك الكاتب لم يوضح مدلول الصراع للعولمة، ولكن من البديهي إنه سيبطئ تلك العملية. ختاماً دعنا نقل أن العولمة ستستمر، لكن بدرجة أبطأ في السنوات المقبلة.

العالم العربي والعولمة

لاحظنا في الجدول (3) ان حصة دول الشرق الأوسط، والتي هي في معظمها دول عربية، متناقصة في التجارة العالمية. وبعد أن فاقت صادرات المنطقة مبلغ 150 بليون دولار في بداية الثمانينات انخفضت إلى أقل من مائة بليون بعد ذلك، كما انخفضت حصتنا النسبية بدرجة كبيرة. ولانخفاض أسعار البترول دخل كبير بذلك. لكن دول المنطقة لم

تطور صادراتها الأخرى. كذلك ومع أن حجم التجارة الخارجية كبير في اقتصادات دول المنطقة إلا أن ذلك مؤشر تخلف لا عولمة، إذ المهم هو نمو النسبة لا حجمها. في الاستثمار الأجنبي الداخل لاحظنا، أيضاً، انخفاض حصة منطقة الشرق الأوسط وتذبذبها (جدول 2). في الحقيقة، نلاحظ من تقرير حديث للبنك الدولي (The World Bank 1995) أنه بينما زاد نصيب الدول النامية في الاستثمار الأجنبي الداخل من 26 بليون دولار عام 1989 إلى ثلاثة أضعاف المبلغ في عام 1994، فان نصيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان الوحيد المتناقص مقارنة بما هو عليه في مناطق العالم النامي الأخرى. وتؤكد نشرة حديثة للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار (1997) ان حصة الدول العربية من التدفقات الاستثمارية الخاصة انخفضت أكثر في العام التالي (بمقدار 17٪ في 1995) مقارنة بالسنة السابقة. تشارك الدول العربية في العولمة من حيث المبلغ الضخم للاستثمارات العربية في الخارج الذي تضعه بعض من التقديرات في حدود 800 مليار دولار (الشرق الأوسط 6/4/93)، لكن دولنا واقتصاداتنا نفسها لا تتعولم، وارتباطها بالعالم يضعف.

الدول العربية عموماً لا يبدو انها جزء من عملية العولمة التي تنتظم العالم في جانبه الاقتصادي. وتكاملها في الاقتصاد الدولي متخلف مقارنة بمناطق العالم النامية الأخرى. ولاستيعاب ذلك ننظر إلى الأمر من خلال مسببات العولمة التي ناقشناها أعلاه وعلاقة الدول العربية بها.

ما يختص بعملية تحرير التجارة بين الدول، نلاحظ أن خمس دول عربية فقط شاركت في دورة أوروغواي، آخر دورات الجات في الفترة 1986 ـ 1993، التي حلت محلها منظمة التجارة العالمية. أما عن المسبب الثاني لعمليات العولمة، أي حركة التكامل الاقتصادي، فهنا، أيضاً، نلاحظ ان ما من دولة عربية إنضمت إلى أي مجموعة اقتصادية رئيسية، بينما فشلت الدول العربية في تبني أي برنامج تكامل اقتصادي فعال بينها، إلى عهد قريب. كذلك الشركات عبر الوطنية لم تجد بلادنا جذابة للاستثمار الأجنبي، كما يظهر من حجم الاستثمارات الداخلة. ولذا، لم تتمكن تلك الشركات من دمج اقتصاداتنا في الاقتصاد الدولي. أما تحرير الاقتصادات والتخصص، فهذه أيضاً لم تساعد فقد خلصت دراسة حديثة للبنك الدولي إلى أن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر منطقة في العالم تهيمن فيها الدولة على الاقتصاد (الشرق الأوسط، 6/6/1997) بينما صنفت دراسة أخرى سياسات الدول العربية الاقتصادية كـ Mostly unfree (اقتصادات غير حرة في الأغلب) ومكبلة للمبادرات الفردية (Johnson and Sheehy 1996).

وإذ الأمر كذلك، فمن الطبيعي ألا تمسنا حركة العولمة وتتخطانا. والسؤال الآن ليس هل نشترك فيها أم نتجنبها ونقاومها خوفاً من التبعية الاقتصادية والهيمنة و«التغريب»، بل كيف نلحق بالركب بأقل ضرر، بتفادي مساوئها وتعظيم فوائدها وتحويل آثارها السلبية لمصلحتنا. وفي هذا السياق، نلاحظ شيئاً من البوادر الحسنة. حالياً، تتسارع الدول العربية في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (التي حلت محل الجات) لأنها وجدت أنه من الأفيد لها استغلال هذا المنبر للتأثير على السياسات التجارية

العالمية، بدلاً من الابتعاد عنه وتحمل نتائج قراراته. في مجال التكامل التجاري هنالك محاولات جادة بين مجموعات دول عربية للتكامل في ما بينها، مثل مجلس دول التعاون في الخليج ودول شمال أفريقيا. كما أصبح الحديث عن المنطقة العربية الحرة يكتسب جدية في السنوات الأخيرة. في مجال التخصيص، وضع عدد من الدول العربية برامج للتخصيص (الصادق وآخرون 1995). وفي ما يختص بالجاذبية للاستثمار الخارجي الخاص نلاحظ هنا ارتفاع جاذبية الدول العربية لبعضها، فقد ارتفعت الاستثمارات العربية البينية المباشرة أضعافاً عدة في السنتين الأخيرتين. وبعد أن كان متوسطها السنوي يقل عن نصف بليون دولار، نجده وصل إلى 1,5 بليون و2,1 بليون في عامي 1995 و1996 على التوالي (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 1997). ونعتقد أن قرار المستثمر لا يتأثر كثيراً بالقومية كما أوضح أحمد (Ahmed 1996) ونتوقع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر مع العلم ان الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية أخذ يزداد سلفاً (Business Week 21/7/97).

مع ذلك يبقى التحول سلحفائياً. وبينما لاحظ صندوق النقد الدولي اتجاهاً تحررياً في الدول العربية في منتصف الثمانينات (IMF 1985)، مازلنا نجد الدراسات الحديثة التي أشرنا اليها أعلاه تصنف اقتصادات الدول العربية بأنها مكبلة وهي على أعتاب القرن الواحد والعشرين. العمل المطلوب يفوق ما تم حتى الآن.

الخلاصة

تعرضت الورقة لمعنى العولمة ومظاهرها وأسبابها. فيما يختص بالمفهوم وضحنا أولاً أنها «عملية» دينامية وانها في السياسة تعني أن للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد وجماعات ومجتمعات في أمكنة أخرى. في الاقتصاد تعني العولمة التعددية في التجارة والاستثمار وفيها تقل أهمية الوطن الأم، بالنسبة للشركة. وفي إدارة الأعمال هي توجه ورؤياً فيها يصبح العالم كله أو أي بلد سوقاً محتملاً، أو موقع عمليات إنتاجية محتمل وفيما يختص بالمظاهر رأينا كيف أن التجارة العالمية تغطي الإنتاج الدولي بدرجة متزايدة وان الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يسيران بوتيرة سريعة خاصة الأخير. أما عن دوافع ومحركات العولمة فقد أوجزناها في سبعة هي: حركة تحرير التجارة عبر الجات، وحركة التكامل الاقتصادي بين الدول، والشركات عبر الوطنية، وثورة التقنية وتحرير الاقتصادات، والتخصيص وانهيار النظام الشيوعي. وقد أوضحنا أيضاً تداخل هذه العوامل وتأثيرها في بعضها البعض.

أما عن آفاق المستقبل فقد أشارت الدراسة إلى أن العولمة ستتواصل لكن بخطى أبطأ وأن الدولة القومية ستظل معنا مؤثرة في النشاط الاقتصادي ولن تختفي كما تنبأ البعض وأن التاريخ «لم ينته» بعد وستظهر صراعات داخل الرأسمالية رغم انتصارها وبسبب تنوعها. كذلك ستتباطأ حركة تحرير التجارة لدخولها المراحل الصعبة وهي: الحواجز غير الجمركية، الخدمات وفتح أسواق دول آسيا. الأتمتة وتقنية المعلومات قد تجعل الحجم الاقتصادي للإنتاج أقل في بعض الصناعات وبالتالي تقل الحاجة للنظر للأسواق القطرية

كسوق واحدة. جماعات المصالح والنقابات ستبطئ من التخصيص والتحرير لأنها تتضرر بسبب فقدان الوظائف. وأخيراً النزاعات الوطنية والغربة الثقافية ستبطئ حركة العولمة أيضاً.

في الجزء الأخير ناقشنا علاقة الدول العربية بالعولمة من حيث المظاهر التي اعتمدناها في البداية فوجدنا أن مشاركة الدول العربية كمجموعة ضعيفة وأضعف من مشاركة أي مجموعة أخرى من الدول النامية وعزونا ذلك الوضع إلى كون مسببات العولمة التي ناقشناها في الجزء الثالث من المقال غير موجودة وبالتالي لا فعالية لها في العالم العربي. ومع ذلك لاحظنا بوادر تغيير في كثير من الدول العربية نحو الانفتاح والتداخل في العالم اقتصادياً لكن ما يتوجب عمله مازال كبيراً. هذه صورة إجمالية وحتماً سيختلف الوضع من دولة لأخرى وعلى أية حال يحتاج هذا الموضوع إلى دراسة منفصلة تنظر في وضع كل دولة ومسبباته وربما حتى جدوى العولمة وذلك ما نأمل أن يتم في دراسة لاحقة.

المصـــادر

البازعي، حمد بن سليمان

1995 «الإتجاهات الحديثة في نظرية وسياسة التجارة الدولية في ظل التوجهات نحو العالمية»، ابريل، الرياض: ص 127–153 جمعية الإقتصاد السعودية وقائع وأوراق اللقاء السنوي التاسع.

البعلبكي، منير

1995 المورد: «قاموس انكليزي ـ عربي» بيروت: دار العلم للملايين.

بوحليقة، إحسان

1995 «دور التخصيص في انجاز الخطة الخمسية السادسة في المملكة العربية السعودية» ابريل، الرياض: ص: 79–110 جمعية الاقتصاد السعودية، وقائع وأوراق اللقاء السنوي التاسع.

توفيق، علي والجارحي، معبد ولطيفة، نبيل عبدالوهاب

1995 جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، أبوظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.

صندوق النقد الدولي

1992 آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، أكتوبر.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر

ب.ت، مختار الصحاح، بيروت: دار القلم.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

1996 ضمان الاستثمار، نشرة شهرية تصدرها المؤسسة، عدد (يناير ومايو).

Adam, C., Cavendish W. and Mistry, P.

1992 Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries. London: John Curry Ltd: 1992.

Ahmed, A.

1996 "Policy and Other Determinants of Inter-Arab and Foreign Investment in Arab Countries" Middle East Business Review 1 (1) 52-64.

Appaduri, A.

1990 "Disjuncture and Differences in the Global Cultural Economy" PP: 295-310 in M. Featherstone (ed) Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity. London: Sage Publications.

Bartlett, C., Doz, Y. and Hudland, G.

1991 Managing the Global Firm. London: Routledge.

Beesley, M. E.

1992 Privatization, Regulation and Deregulation. London: Routledge.

Caves, R.,

1971 "International Corporations: The Industrial Economics of Direct Investment". Economica 38-149.

Dicken, P.

1992 Global Shift: The Internationalization of Economic Activity, 2nd Ed. London: Paul Chapman Publishing Ltd.

Douglas, S. and Craig, C.

1995 International Marketing Strategy. New York: McGraw-Hill Inc.

Douglas, S. And Wind, Y.

1987 "The Myth of Globalization". Columbia Journal of World Business 22(4) Winter: 19-29.

Drucker, p.

1986 «The Changed World Economy». Foreign Affairs 64 (4) Spring: 768 - 791.

Dunning, J.

1988 "The Eclectic Paradigm of International Production: A Restatement and Some Possible Extensions". Journal of International Business Studies 19 (1) Spring: 1-31.

El-Agraa, A.

1982 "The Theory of Economic Integration" PP 10-27 in A. El-Agraa ed. International Economic Integration. London: The MacMillan Press Ltd.

Euromoney

1992 Markets'92 (Supplement) March, Euromoney Publications.

Euromoney

1993 The 1993 Guide to Currencies, Euromoney Publications.

Euromoney

1996 Guide, Emerging Market Currencies (supplement) June, Euromoney publications.

Featherstone, M.

1990 "Global Culture" PP 1-14 in M. Featherstone ed Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity. London: Sage Publications.

Fukuyama, F.

1989 "The End of History" National Interest 16 Summer: 3-18.

Greenway, D. and R. Hine,

1991 "Trends in World Trade and Production" pp 1-12 in D. Greenway, R. Hine, A. O'Brien and R. Thoroton eds. Global Protectionism. London: MacMillan.

Huntington, S.P.

1993 "The clash of Civilization?" Foreign Affairs 72 (3) Summer: 22-49.

Hymer,S.

1970 "The Efficiency (Contradictions) of Multinational Corporations." American Economic Review 60 (2) May: 441-448.

The International Monetary Fund

The Balance of Payments Statistics Yearbook. Washington D.C. Various annual issues.

The International Monetary Fund

1985 "Foreign Private Investment in Developing Countries." Occassional Paper No. 33, Washington, D.C.

Johnson, B.T. and T. P. Sheehy

1996 Index of Economic Freedom. Washington, D.C. : The Heritage Foundation.

Kindleberger, C.

1969 American Business Abroad: Six Lectures. New Haven: Yale University Press.

Levitt, T.

1983 "The Globalization of Markets." Harvard Business Review 61 (3) May-June: 92-102.

McLuhan, M.

1968 Understanding Media: The Extensions of Man. London: Routledge and Kegan Paul.

McGrew, A.

1992 "Conceptualizing Global Politics" pp 1-28 in A. McGrew and P. Lewis Global Politics: Globalization and the Nation-State. Cambridge UK:Polity Press.

Nelson, C.

1994 Managing Globally: A Complete Guide to Competing World-Wide. Burr Ridge Ill.: Irwin Professional Publishing.

Ohmae, K.

1990 The Borderless World: Power and Strategy in the International Economy. New York: Harper Business, Division of Harper Collins.

1995 The End of the Nation-State: The Rise of the Regional Economics. London: Harper Collins Publishers.

O'Brien, R.

1992 Global Financial Integration: The End of Geography. London: The Royal Institute of Internationl Affairs.

Perlmutter, H.

1969 "The Tortuous Evolution of the Multinational Corporation". Columbia Journal of World Business 4 (1) 9-18.

Porter, M.

1990 "The Competitive Advantage of Nations". Harvard Business Review 68 (2) March-April: 73-93.

Salvatore, D.

1993 International Economics. New York: Macmillan Publishing Company.

Servan-Schreifer, J.

1969 The American Challenge. New York: Avon.

Tennenbaum, F.

1970 "The Survival of the Fittest" pp 99-113 in C.Brown ed. World Business: Problems and Politics. New York: The MacMillan Company.

Thompson, G.

1992 "Economic Autonomy and the Advanced Industrial State": pp 197-215 in A. McGrew and P. Lewis eds. Global Politics, Globatization and the Nation-State. Cambridge U.K: Polity Press.

The United Nations

The Statistical Yearbook (The 1986 issue for 1970 and 1980 and the 1995 issue for 1985-1993). New York: The United Nations.

Vernon, R.

1966 "International Investment and International Trade in the Product Cycle". Quarterly Journal of Economics 80 (2) May: 190-207.

Whalley, J.

1991 "Recent Trade Liberalization in the Developing World" pp 225-253 in D. Greenway R. Hine, A. O'Brien and R. Thomton eds. Global Protectionism. London: MacMillan.

The World Bank

1994 World Debt Tables: External Finance for Developing Countries. Washington D.C. : The World Bank.

1996 World Debt Tables: External Finance for Developing Countries. Washington D.C. : The World Bank.

1994 The World Development Report. 1994. Washington D.C. : The World Bank.

1995 The World Tables. Washington D.C. : The World Bank.

Academic Publication Council

Economics

Globalization: The Concept, Extent and Forces Behind it

*Ahmed A. Ahmed**

This is a study of globalization. It begins by explaning the concept as a "process" that makes political and business decisions in one country have consequences in far away places in the world. The study focuses on globalization in business and economics, pointing to the integration and interdependence taking place among nations as evidenced by the rapid growth in trade and investment world-wide. The study attributes the spead of globalization to seven factors: trade liberalization, economic integration schemes, transnational corporations, domestic economic liberalizations, technological developments, privatization and ideological changes. These are interdependent factors stemming from capitalist philosophy. As far as the future is concerned, the study discusses the counter-forces and concludes that these will slow the process but not reverse or stop it. The study points to the weak participation of middle Eastern countries in this process.

* Associate professor , Dept. of Business Adminstration, college of Administrative Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 1 - spring 1998 - P.P. 51 - 81.